



The role of representatives of religious minorities in the Iranian National Shura Council towards the most prominent economic and social issues 1906-1915

Ass.Prof Dr.Hayder Abdel-Aali Jabr

University of Thi-Qar / Collage of Arts



hayderabdali@utq.edu.iq



<https://orcid.org/0009-0001-8617-6220>



<https://doi.org/10.32792/tqartj.v2i42.455>

Received 6/4/2023, Accepted 20/6/2023 , Published 29/6/2023.

Abstract

The study of the roles of minority deputies in the Iranian National Consultative Assembly is an important study, especially since the previous scientific studies related to this topic were not mentioned by Iraqi academic researchers except in a limited way. Therefore, we resorted to choosing this topic to rely on the lectures of the Iranian National Consultative Assembly and its laws during the period (1906-1915), and the reason for choosing the study period since 1906, which is the year that witnessed the writing of the first constitution for Iran after the constitutional revolution; It was followed by the enactment of the Iranian National Consultative Assembly elections law and as a result of which the first legislative session of the council was held in 1906. The determination of 1915 came as a result of the suspension of the council's work in its third legislative session following the events of World War I and the entry of Allied forces into Iranian territory; Which led to the disruption of the council.

Keywords: minorities – Iran National Consultative Assembly of Iran.





دور نواب الاقليات الدينية في مجلس الشورى الوطني الايراني تجاه ابرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية

١٩١٥-١٩٠٦

ا.م.د حيدر عبد العالي جبر

كلية الآداب / جامعة ذي قار

الملخص :

تعد دراسة ادوار نواب الاقليات في مجلس الشورى الوطني الايراني من الدراسات المهمة، ولاسيما ان الدراسات العلمية السابقة المتعلقة بهذا الموضوع لم يشر اليها الباحثون الاكاديميون العراقيون الا بشكل محدود، ومن هنا لجئنا في اختيار هذا الموضوع الى الاعتماد على محاضر مجلس الشورى الوطني الايراني وقوانينه خلال المدة (١٩١٥-١٩٠٦) ، وكان سبب اختيار مدة الدراسة منذ عام ١٩٠٦ وهي السنة التي شهدت تدوين اول دستور لإيران بعد قيام الثورة الدستورية ؛ إذ اعقبها وضع قانون انتخابات مجلس الشورى الوطني الايراني وعلى اثره اجريت انتخابات الدورة التشريعية الاولى للمجلس عام ١٩٠٦ . اما تحديد عام ١٩١٥ جاء نتيجة لتوقف اعمال المجلس بدورته التشريعية الثالثة عقب احداث الحراب العالمية الاولى ودخول قوات الحلفاء الى الاراضي الايرانية ؛ مما ادى الى تعطيل المجلس.

الكلمات المفتاحية: الأقليات ،إيران ، مجلس الشورى الوطني الإيراني

المقدمة

تبرز أهمية الموضوع الذي نحن بصدده في كونه محاولة لتسليط الضوء على الدور الذي قام به ممثلو الاقليات الدينية بوصفهم اعضاء في السلطة التشريعية في ايران ، لكونها سلطة تشريعية ورقابية ترصد الاوضاع (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) في البلاد، وتشخص مواضع الخلل في سياسات



الحكومة وتضع الحلول المناسبة من خلال سن قوانين تشريعية الزمت فيها السلطة التنفيذية على تطبيقها بعد اقرارها من قبل المجلس.

لذا اقتضت الضرورة لأن يقسم البحث على ثلاثة مباحث حمل المبحث الاول حمل عنوان (الوجود التاريخي للأقليات الدينية في ايران وتوزيعهم الجغرافي) إذ عالج المبحث تاريخ وجود الاقليات الدينية في ايران منذ العصور القديمة فضلا عن توزيعهم الجغرافي في ايران ، بينما المبحث الثاني عالج انتخابات مجلس الشورى الوطني ونتائج الانتخابات ونسبة تمثيل الاقليات منذ الدورة الاولى للمجلس حتى نهاية الدورة الثالثة ، إذ حمل عنوان (انتخابات مجلس الشورى الوطني الايراني والخلفية الاجتماعية لاعضائه ١٩٠٦-١٩١٥) ، فيما افرد المبحث الثالث لمعالجة ابراز المواقف ومداخلات نواب الاقليات فيما يخص القضايا الاقتصادية والاجتماعية فجاء عنوان المبحث الثالث بـ (موقف نواب الاقليات واراھم من مجمل التطورات الاجتماعية والاقتصادية في ايران حتى عام ١٩١٥). إذ برز مداخلات نواب الاقليات ومواقفهم من القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، اما الخاتمة فقد تضمنت ابرز النتائج والاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة.

المبحث الاول

الوجود التاريخي للأقليات الدينية في ايران وتوزيعهم الجغرافي

لقد كان وجود مناطق أقليات دينية أمراً طبيعياً للعمق الحضاري في إيران فضلاً عن موقعها الجغرافي إذ إنها تتوسط مناطق حضارية ذات ديانات ومعتقدات عريقة مثل الحضارة الهندية والرومانية وحضارات وادي الرافدين. وهي المعبر التجاري بين الشرق والغرب، لذا كان تركيز الأقليات في المدن سمة شائعة حتى العقود الأخيرة ومن بين هذه المناطق المنطقة اليهودية في شيراز، والمنطقة الأرمنية في أصفهان، والمنطقة الزرادشتية في يزد فالمنطقة الأرمنية أنشأت في أوائل القرن السابع عشر بإرادة من الشاه عباس الأول، وقد شكل جزء منها وعلى مدى (٥٠ عاماً) إقطاعية حقيقية ذات امتيازات خاصة أما المنطقة اليهودية والزرادشتية فهما أقدم من المنطقة الأرمنية فالوجود اليهودي في شيراز يعود للقرن السادس



الميلادي، والزرادشت موجودون في يزد منذ العصور القديمة ، وأسسوا هذه المدينة كمركز لهم في القرن العاشر الميلادي، وكانت أوضاعهم سيئة في العهد الصفوي عندما فرض مذهب التشيع؛ لان هنالك الكثير من القيود على المحرمات الدينية والمهن والتملك والثياب وغيرها، وكان اليهود حتى القرن التاسع عشر منتشرين في مناطق عديدة، وقامت الحكومة بفرض عدد من القوانين لتجنب الأقليات والاحتكاك بها بإنشاء مناطق منفصلة ، ومن الجدير ذكره طرد الأرمن من وسط أصفهان إلى منطقة جلفا في أطراف المدينة عام ١٦٥٥ (١).

والواقع إن مناطق الفصل كانت موجودة في العصر الساساني فعندما دخل المسلمون أصفهان رفض الزرادشت أنفسهم التعايش مع المسلمين بسبب قوانين الطهارة التي كانت أكثر صرامة من التي عند المسلمين وعزلوا أنفسهم ؛ لذلك فان نشوء حي جلفا كان عبارة عن إقطاعية محفوظة لنخبة تجار غنية تمتعوا بحكم ذاتي مستقل وبامتيازات عديدة ، وعلاوة على ذلك لم يكن يسمح لأرمن آخرين من الاستقرار معهم وإنما في مناطق محيطة ، فالذين طردوا من وسط أصفهان عام ١٦٥٥م لم يسمح لهم السكن في جلفا (٢)، ويبدو إن الأحياء المنعزلة بجدران تم تدميرها لاحقا في جلفا ، وأما في شيراز فان جدران الفصل بقيت ماثلة حتى الستينيات من القرن العشرين ولم يكن لليهود حق الملكية ولا يمارسون نشاطات اقتصادية واسعة أما زرادشتيو يزد فقد كانوا ممنوعين حتى القرن العاشر الميلادي من ممارسة أي شكل من أشكال التجارة وكان عملهم محصوراً بالأعمال الزراعية والصناعية ، وكان الزرادشتيون ممنوعين من ارتداء الثوب المصبوغ، والأرمن مجبرون على ارتداء قطعة من اللون الأزرق ، واليهود يضعون قبعة أو شارة أما الآن فان لهم استقلالهم الذاتي فالارمينيون في جنوب إيران أي أصفهان وشيراز والساحل الخليجي خاضعين لنطاق سلطة أبرشية أصفهان ينتخبون (٢٧) شخصاً يشكلون الشورى المسؤولة عن الشؤون المجتمعية ، وينتخبون (٥) لجان لإدارة المدارس ودور العجزة والأيتام وحياة الأرمن أكثر غنى من الزرادشتيين إلا أن الشعور بالانعزال اقل مما هو بالنسبة للأرمن.(٣).



كما ينقسم المجتمع الإيراني إلى أقليات وقوميات مختلفة كذلك، إذ وجد في إيران مجموعات عديدة من البلوش والعرب في الصحارى الجنوبية الشرقية، وفي المناطق الشمالية الشرقية قبائل الأزريرس والأكراد و الأرمن والأشوريين، كما سكن مجموعات من الجلاكس و التاليش و المازنداران في مقاطعات داخل بحر قزوين وأيضا سكن التركمان و الأكراد و الأفشار و التيمور و البلوش في المناطق الشمالية الشرقية^(٤)، فضلا عن تلك الانقسامات العرقية، انقسم المجتمع الإيراني على فرق دينية عديدة، إذ اعتنق الشعب الإيراني الدين الإسلامي بأغلبية تبلغ ٩٠٪، والذي انقسم فيما بينه إلى أغلبية تعتنق المذهب الشيعي بنسبة تبلغ ٩٥% من المسلمين، وأقلية سنية تتألف من الأكراد و التركمان والعرب و البلوش، أما الأقلية غير المسلمة فتتكون من الأرمن و الأشوريين وهم يعتقدون الديانة المسيحية واليهود و الزرادشتيين أى المجوس من أتباع زردشت)، وهكذا كانت إيران بلداً للتنوع العرقي والديني سكانها يعيشون جميعا تحت مظلة إيرانية، ولكن ظلت كل أقلية منهم تحتفظ بعاداتها وتقاليدها ودينها ولغتها ولكن رضا شاه منذ توليه الحكم أبى ألا تحتفظ كل قومية بسمايتها وطابعها فاتبع سياسة التفريرس وطمس هوية القوميات غير الفارسية من خلال العمل على توحيد اللغة و الزي والتعليم، رغبة منه في توحيد صفوف المجتمع الإيراني^(٥)، وما يهنا هنا هو تسليط الضوء على الاقليات الدينية (الارمن،اليهود، و الزرادشتية) وسوف نلقي الضوء على كل أقلية منها على حدة وفقاً للحجم السكاني لكل اقلية كما يأتي:

اولاً: الأرمن :

يعد الارمن من ابرز الاقليات الدينية في ايران إذ يعيشون في القسم الشمالي الغربي لقارة آسيا، وهم متناثرون في بعض المناطق الأوربية المتاخمة لآسيا، اشتغلوا في الصناعة والتجارة وأمور الصرافة، واعتنقوا النصرانية منذ القرن الرابع الميلادي وكتبوا العديد من الكتب باللغة الأرمنية في دينهم الجديد^(٦). وينضم الأرمن إلى الأقليات الدينية الموجودة في إيران، إذ يرجع تواجدهم إلى بدايات العصر الصفوى، حين استقروا في البداية في حي جلفا بأصفهان، ومدن أخرى منها تبريز و همدان و شيراز^(٧)، وقد



استقروا في ثلاث مناطق متفرقة هي أذربيجان إذ توجد علاقة وثيقة بين أرمن هذه المنطقة والأرمن الموجودين في جنوب شرق الأناضول والقوقاز، وفي منطقة أصفهان وهم أحفاد الأرمن النازحون منذ عهد الشاه عباس في القرن السادس عشر، ويعيشون على التصنيع والتجارة، وأخيرا في طهران التي تتكون أساسا من الوافدين، وأغلبهم من اللاجئين من تركيا والاتحاد السوفيتي، ويذكر أنه لا يوجد أي تواصل أو علاقة بين الأرمن الموجودين في أماكن متفرقة داخل إيران ،وقد يرجع ذلك إلى طبيعة جغرافية إيران كما سبق ، وقد لعب الأرمن دورا فعالاً في إثراء الحياة الثقافية داخل إيران مثل الفن ، العلوم ، الموسيقى ، المسرح و الفن التشكيلي... إلخ وذلك لما يتمتع به الأرمن من تعليم وثقافة، وتواصلهم الدائم مع الغرب، ما جعلهم يتمتعون بطابع ثقافي مختلف عن باقي الأقليات الأخرى في إيران .^(٨)

ثانياً: اليهود :

تعود بداية العلاقة بين إيران واليهود إلى أكثر من ألفين وسبعمائة وخمسين عاماً، حسب ما ورد في بعض الشواهد التاريخية و اللغوية والدينية الموجودة في أسفار عزراء و نحميا دانيال وتواريخ الأيام، وعلى مر العصور ظلت الطائفة اليهودية تتمتع بالاستقرار إذ لم يوجه إليها أي اتهام بالخيانة من قبل الحكومات المتعاقبة في إيران، ولكن مع بداية العهد الصفوي انقلبت الأمور جميعها رأساً على عقب، فقد سنت لهم قوانين خاصة بهم دون غيرهم، مثل أنه لا ينبغي لليهودي النظر في وجه المسلم عند الحديث معه، بل عليه أن يطاق رأسه أمامه^(٩). استمر حال اليهود في إيران كما هو يعانون من الفقر والذل إلى جانب عدم وجود مدارس خاصة بهم، وظل غالبيتهم يعملون في المهن المتدنية مثل صناعة النبيذ والأفيون والراقصين و الزبالين والحلاقين والموسيقيين، أما بالنسبة لما اتبعه رضا شاه إزاء الطائفة اليهودية داخل إيران، فقد اختلفت الآراء حول طبيعة سياسته تجاههم، وقد ذكر البعض أن رضا شاه حرص منذ بداية حكمه على نيل ثقة وتأييد الأقليات في إيران ، ورفض اتباع سياسة القهر مع اليهود، ولكن سرعان ما تم استنكار تلك السياسة من قبل رجال الدين، فاضطر إلى اتباع أساليب القهر ، إلى جانب طمس هويتهم بإغلاق مدارسهم وتدمير جميع كتبهم، وعلى النقيض ذكر آخرون أن اليهود عاشوا أزهى عصورهم إبان عهد رضا شاه، إذ



تمتعوا بالاستقرار والأمن بدرجة قد تصل إلى ٨٠٪ ، وذلك بسبب إصلاح الأمور الإدارية في إيران، وعلى أثر ذلك تمتع اليهود باقتناء ثروات مالية ، وتمكنوا أيضا من أن يكونوا من ذوي الطبقات المتوسطة، كما ازدادت أعداد اليهود المقيمين في طهران العاصمة إلى ما يقرب من ٢٠ ألف يهودي في أواخر عهد رضا شاه؛ إذ اضطروا للإقامة في العاصمة إذ اشتغل أكثرهم بالتجارة وخاصة القادمين من كاشان وهمدان (١٠)

ثالثاً: الديانة الزرادشتية :

ظهرت الديانة الزرادشتية في بلاد فارس في القرن السابع (ق.م) وقد بشر بها زرادشت بن يوروشبب الذي ظهر في عهد الملك كشتاسب ، وقد طرأت تغيرات وتحولات على هذه الديانة بنحو قرن واحد ق.م، ويحدد الزرادشتيون التاريخ التقليدي لرسولهم هو عام ٢٥٨ ق . م وانتشرت رسالة زرادشت إلى خراسان التي كانت تسمى خوارسيما ، وفي مناطق آسيا الوسطى، وأفغانستان ووضع كتابهم الافستا السماوي ويعني الأساس أو اللبنة والتمن ، وكتب الكتاب المقدس بالفهلوية والسانسكريتية ، ويضم (١٢٠٠٠ مجلد) ، ويتألف من خمسة أقسام بلغة الأفستا ، وهذه اللغة كانت سائدة في إيران القديمة ، ويوجد كتاب تفسيري له ، وكتب مقدسة أخرى دونت بالفهلوية ، ويعتقد الزرادشت بمفهوم الوحدانية الثنوية أي وجود الخير الذي يمثله الله اهورامزدا ، والشيطان أهريمن ، ويعتقدون بالملائكة وبالبرزخ والصراط والجنة والنار والعذاب وجنتهم النعيم، وتشبه الجنة التي وصفت في الإسلام ، وهاجر بعض الزرادشت من إيران قبل ألف عام إلى الهند في مومباي، ويبلغ عددهم فيها قرابة ١٥٠ ألف نسمة) ويعرفون بالفارسيين (١١)

وتعد هذه الديانة واحدة من الديانات التي حافظت على معتقداتها الدينية، وأطلق زرادشت دعوته لعبادة اله واحد هو أهورامزدا أما عن مكانة النار في المعتقد الزرادشتي فإن أصلها كانت تجاور الينابيع والعيون سواء في إيران أو الهند ، ولما كان للنار ظهور وحضور ابرز من النور والحرارة وطهي الطعام كان الناس يتوافدون للمعابد لأخذ قسطاً منها إلى بيوتهم، وعد زرادشت الضياء مقام حضور الإله وتجليه ؛ لذا فإن المناجاة لله تكون باتجاه النور (١٢).



وظلت الديانة الزرادشتية تنتشر في إيران، وعدت الديانة الرسمية حتى الفتح الإسلامي ، وعندها انحسرت بعد تحول معظم أتباعها إلى الدين الإسلامي، وتعرض من بقي منهم لمضايقات السكان المحليين المسلمين حتى قيام الثورة الدستورية عام ١٩٠٦ التي تحسنت فيها أحوالهم، وبنوا معابد كمعبد فيروز بهرام في طهران ، وأسسوا صحفاً ومجلات مثل : فرح وهن فروهر ومجلة جيستا ، وهومن ، وأمرداد ، وپارسيان ، واشاوكان ، وتم تدريس الأوفستا واللغة الفهلوية في جامعة طهران، وتبريز ، وشيراز، ولهم مدارس خاصة في طهران وتبريز وشيراز، وتنعدم الأمية في صفوفهم ، وانحسرت الديانة الزرادشتية بشكل كبير إذ لم يبقى من أتباعها في العالم سوى (٢٠٠ ألف نسمة) ينتشرون في الهند إذ بلغ عددهم (٦٩،٦٠١) زرادشتي ، ويتمركزون في كراتشي بباكستان (٥٠٠٠ نسمة) وفي أمريكا الشمالية (٢٥) ألف زرادشتي وفق إحصاء (٢٠٠١) ، وتوجد جالية صغيرة إن لم تكن معدومة في منطقة آسيا الوسطى وفي إيران يتواجدون في مدن يزد وكرمان إضافة إلى العاصمة طهران ، ويوجد لهم تمثيل برلماني وبداية سنتهم يوم النوروز ٢١ آذار وهو الأول من فروردين بداية السنة الإيرانية المعمول بها حالياً في إيران. (١٣)

المبحث الثاني

تشكيل مجلس الشورى الوطني الإيراني والخلفية الاجتماعية لأعضائه ١٩١٥-١٩٠٦

شهدت إيران خلال النصف الأول من العقد الأول من القرن العشرين أحداثاً أدت بمجملها إلى هيجان الشعب الإيراني وإعلان ثورته الدستورية (١٤) على الأسيرة القاجارية وحكومتها. ونظراً لإصرار الشعب الإيراني على تنفيذ مطالبه المشروعة ؛ فقد أذعن مظفر الدين شاه (١٥) لمطالب المعتصمين وأصدر في (٥ اب ١٩٠٦م- ١٣ مرداد ١٨٥٥ش) فرماناً بتأسيس مجلس الشورى الوطني الإيراني (البرلمان) وقال إن الغرض من تشكيله هو "تطبيق القوانين الإسلامية وتثبيت حدود وإجراءات الأحكام الشرعية" (١٦) ، وأشار فرمان إلى أنه سيتم إصدار دستور أساسي للبلاد يوضح فيه كيفية تنفيذ تلك القوانين والإجراءات وسوف تنظم



فصولة ويقدم للعمل به وبموجبه سيتم تنظيم عمل المجلس ، وكذلك نص الفرمان على قانون الانتخابات الذي يهدف الى تحقيق العدالة ورقي البلاد.^(١٧)

وفي (١٨ اب ١٩٠٦ م - ٢٦ مرداد ١٢٨٥ ش) بدأت اعمال الهيئة التأسيسية للمجلس ؛ إذ شهد الاجتماع الاول حضوراً حكومياً وجماهيراً واسعاً فقد حضره اكثر من الف شخص من مختلف طبقات المجتمع الايراني من امرء ورجال دين وتجار وملاكين فضلاً عن الشخصيات الوطنية التي كان لها الدور الاساسي بالثورة ، وخلال الاجتماع القيت ثلاث كلمات وقد القى اولى هذه الكلمات ممثل عن رجال الدين السيد عبد الله البهبهاني^(١٨) إذ دعا فيها للمجلس "بالتوفيق والسداد في مهامه" ، اما عن الكلمة الثانية فقد القاها الحاج نصر الله (ملك المتكلمين)^(١٩) بالنيابة عن عموم الشعب ولقد دعا فيها المجلس الى اصلاح امور البلاد والحفاظ على امن واستق . . لال البلاد وختتم كلمة بتقديم الشكر والعرفان الى صاحب الجلالة المعظم مظفر الدين شاه^(٢٠)، اما عن الكلمة الاخيرة التي القيت في الاجتماع فقد القاها نيابة عن الشاه مشير الدولة^(٢١) وعد الشاه بإقامة مجلس يضم جميع طبقات الشعب والدعوة بروح التفاؤل والامل من اجل اصلاح امور المملكة، إذ أصدر مظفر الدين شاه في يوم (٢٧ اب ١٩٠٦ م - ٤ شهبور ١٢٥٨ ش) بياناً تضمن التأكيد مرة اخرى على ضرورة اجراء الانتخابات التشريعية واصدر اوامره الى الصدر الاعظم مشير الدولة بالإسراع في اجراء انتخابات المجلس واعداد قانون يكون لائقاً بالمملكة ، وكان السبب في اصدر الشاه لهذا البيان هو من اجل تقليص حجم الاعتصامات والتظاهرات في العاصمة طهران والمدن الايرانية الاخرى وكذلك محاولة منه من اجل تقليص واخفات صوت رجال المعارضة ولو نسبياً .^(٢٢)

بدأت اولى الخطوات لكتابة اول قانون انتخابي في ايران عندما كلف مشير الدولة لجنة كان مهمتها اعداد اول دستور في ايران ، إذ تكونت من مجموعة من الأمراء والاشراف ورجال الدين والتجار^(٢٣) ، وقد باشرت اللجنة اعمالها فور تشكيلها وكانت تعقد جلساتها مرتين في الاسبوع في العاصمة طهران ، وعلى الرغم من جميع محاولات عرقلة اللجنة من قبل بعض القوى الرجعية الراضة لوضع الدستور ، إلا



انها واصلت عملها حتى تمكنت من وضع مسودة القانون خلال شهر واحد فقط من تاريخ المباشرة في علمها وتمت المصادقة على قانون الانتخابات من قبل مظفر الدين شاه في (١ ايلول ١٩٠٦م - ٩ شهر يور ١٢٨٥ش)^(٢٤)، وجاء القانون من فصلين وثلاث وثلاثين مادة.^(٢٥)

جرى التحضير لانتخابات مجلس الشورى الوطني الايراني بشكل سريع واستتفرت جميع مؤسسات الدولة من اجل نجاح التجربة الانتخابية الجديدة ، وفي يوم (٨ تشرين الاول عام ١٩٠٦م - ١٥ مهر ١٢٨٥ش) اعلنت النتائج في جميع مناطق ايران ، وكان الثوار والوطنيون يرون حتمية افتتاح المجلس في اسرع وقت ممكن^(٢٦) ، وفي يوم ٢٢ تشرين الثاني من العام نفسه عقدت الجلسة الاولى في قصر بهارستان^(٢٧) بحضور مائه وستة وخمسين عضواً من بينهم ستون عضواً عن العاصمة طهران وستة وتسعون عضواً اخر يمثلون بقية المحافظات الايرانية الاخرى.^(٢٨)

لقد حضر حفل الافتتاح مظفر الدين شاه وخلال هذه الجلسة تم انتخاب الهيئة الرئاسية للمجلس ونوابها^(٢٩). وفي مناسبة افتتاح المجلس القى مظفر الدين شاه خطاباً اهم ما جاء فيه: "...الحمد لله أن ما خططنا له منذ سنوات حققه اليوم الله تعالى ، ونجحنا في تحقيق ذلك الهدف بالهام بركاته ، اليوم هو يوم تزداد فيه وحدتنا وتضامننا بين الدولة والأمة ويؤسس للدولة والأمة أساساً متيناً..." ، كذلك دعا في خطابه اعضاء مجلس الشورى الوطني مخاطبا اياهم بقوله "...لا تتسوا نصيحتنا هذه ولا تهملوا مسؤوليتكم الجسيمة في الحال واعلموا أن الله تعالى هو الراعي الحقيقي لأعمالنا وحارس الحق والعدل. وفقكم الله ، انطلقوا وأتموا مسؤولياتكم بأمانة وصدق ، وتحلوا بالصبر والأمل بفضل الله تعالى واهتمامنا..."^(٣٠). ومن بين اهم الانجازات السياسية التي حققها المجلس في دورته الاولى هو كتابة اول قانون دستوري ايراني ولقد شكل المجلس لجنة مختصة تألفت من العناصر المثقفة في البلاد قامت بالاطلاع على الدساتير الغربية امثال (الدستور الفرنسي والبلجيكي والبلغاري)^(٣١) ، واستمر الحال كما هو عليه دون سماع نبا كتابة الدستور وكانت الخشية من وفاة الشاه دون التوقيع عليه وان يكون الشاه الجديد عائقا امام تدوين الدستور الجديد ،



وبدأ الصراع داخل المجلس وخارجة بين ثلاث قوى (رجال الدين ، طبقة البلاط ، طبقة الاحرار) إذ سعت كل قوى من اجل تحقيق مصالح الطبقة التي تنتمي اليها.^(٣٢)

بعد عدة ايام من عمل اللجنة تم كتابة الدستور الذي تكون من (٥١) مادة انحصرت في الشروط الخاصة بتشكيل المجلس وعدد الأعضاء المنتميين^(٣٣)، إذ ارسلت للشاه من اجل التوقيع والمصادقة عليها قبل وفاته وفعلاً قام الشاه بالتوقيع عليه في (١ كانون الثاني من عام ١٩٠٧م - ١٠ دي ماه ١٢٨٥ش) بعدها انتقل عرش الطاووس^(٣٤) ، إلى محمد علي شاه^(٣٥) الابن الأكبر لمظفر الدين شاه بعد وفاته في يوم (٣ كانون الاول من عام ١٩٠٧م - ١٢ انر ١٢٨٦ش) وقد قدم محمد علي إلى طهران في يوم (٢٧ كانون الأول ١٩٠٦م - ٥ دي ماه ١٢٨٦ش)، وعلى الرغم توقيع محمد علي شاه على الدستور إلى جانب أبيه وتعهد باحترام الحياة الدستورية ، إلا أنه عرف عنه الحب الكبير للسلطة المطلقة ، والحكم الفردي، وظهر عداؤه واضحاً منذ بداية عهده للنظام الدستوري ، فلم يدعُ أعضاء مجلس الشورى إلى حفل التتويج الرسمي ، وهي أول بادرة سيئة تجاه الدستور والمجلس^(٣٦) ، وعلى الرغم مشاركة محمد علي شاه في الاحتفال الذي أقيم في تبريز في (٣٠ تموز ١٩٠٦م - ٧ مرداد ١٢٨٦ش) ابتهاجاً بالحياة الدستورية، إلا أنه أظهر بعد توليه العرش ، حقيقة معاداته للدستور، ومحاولته اتخاذ إجراءات للقضاء على ما تحقق من تطورات دستورية فضلاً عن نظرتة الاستعلائية، فعندما كان يخاطب مجلس الشورى يبدأ قوله "من السلطان أبن السلطان أبن السلطان أبن السلطان محمد علي شاه" وتكرر هذه العبارة في مراسلاته، فضلاً عن قوله باستمرار "أن أجداده نالوا العرش وحافظوا عليه بالسيف".^(٣٧)

ومنذُ بداية توليه العرش استدعى علي اصغر خان (أمين السلطان)^(٣٨) من خارج البلاد لتولي رئاسة الوزارة في (٧ نيسان ١٩٠٧م - ١٧ فروردين ١٢٨٦ش) ، ولقد قدم الكابينة الوزارية الى الشاه من دون تمريرها للمجلس من اجل المصادقة عليها حسب القواعد الدستورية وتم منحه صلاحيات واسعة من قبل الشاه وعلى الرغم إيمان أمين السلطان بالديمقراطية على النمط البريطاني حسب زعمه، إلا أنه يعتقد إن



الإصلاحات تتحقق من خلال حكومة أوتوقراطية (فردية مطلقة) ، وقد تطابقت وجهة نظره مع توجيهات محمد علي شاه بالكامل^(٣٩) ، وكان من الطبيعي أن يرفض الشاه المستبد التوقيع على ملحق الدستور ، وانهالت عليه الاعتراضات والبرقيات التي تعترض على عدم التوقيع ، إذ قامت القوى الدستورية ، بتنظيم المظاهرات الحاشدة في طهران احتجاجاً على ذلك واضرب البازار^(٤٠) ، عن العمل ومن بين ردود الفعل التي حدثت ، تعرض رئيس الوزراء أمين السلطان لمحاولة اغتيال بإطلاق النار عليه بعد خروجه من مجلس الشورى في يوم (٣١ اب ١٩٠٧م - ٨ شهر يور ٢٨٦ش) من قبل عباس أغا تبريزي الذي قتل من قبل حماية أمين السلطان ، وبعد اغتيال أمين السلطان تولى ميرزا احمد خان (مشير السلطنة) رئاسة الوزراء في (٢ أيلول ١٩٠٧م - ١٠ شهر يور ٢٨٦ش) الذي استطاع التخفيف من جفاء الشاه مع الدستوريين ، ونجح في إيجاد التوافق بينهما حتى نهاية عام ١٩٠٧^(٤١) ، بعد ذلك وفي رغبة من محمد علي شاه في امتصاص نقمة الجماهير اضطر الشاه محمد علي إلى التوقيع على ملحق الدستور في (٧ تشرين الأول ١٩٠٧م - ٤ مهر ٢٨٦ش).^(٤٢)

استمر المجلس الاول في تشريع قوانين كان الشاه يرى انها موجهة ضده ، منها على سبيل المثال محاولات ترشيح النفقات المخصصة للبلاط الملكي^(٤٣) ، مما حدا بالشاه بالقدوم الى بناية المجلس يوم التاسع من تشرين الثاني عام ١٩٠٧ ، والقى خطاباً أوضح فيه معالم سياسة البلاط وتوجهاتها المستقبلية ، وطالب النواب بعدم معارضة ما اسماها بالمشاريع الاستثمارية التي تخدم المصلحة العامة.^(٤٤)

غير ان خطاب الشاه لم يضع حداً لحالة الصراع بين المجلس وبين البلاط الملكي ، فلم يجد الشاه بداً من استخدام القوة العسكرية في سبيل انهاء ذلك الصراع ، فقام الشاه بتكليف القائد العسكري الروسي (لياخوف) قائد فرقة القوزق^(٤٥) ، بتطويق بناية المجلس فقام الاخير بقصفه بالمدافع وقد أدى هذا الحادث لبداية مدة تاريخية عرفت باسم الاستبداد الصغير (١٩٠٨-١٩٠٩) ونتيجة لذلك عينه الشاه حاكماً عسكرياً لمدينة طهران محولاً إياها إلى حامية عسكرية ، ولم تكن العناصر الوطنية بعيدة عن هذه الاحداث



المهمة فقد واصلوا تحركاتهم ضد الشاه عن طريق العمل المنظم الذي قاده رجال الدين عن طريق تأسيس الجمعيات الوطنية العلنية والسرية.^(٤٦)

تمكن الثوار من الزحف نحو طهران و دخولها في يوم (١٣ تموز ١٩٠٩م - ٢٢ تير ماه ١٢٨٨ش)^(٤٧)، وفي يوم (١٦ تموز ١٩٠٩م - ٢٥ تير ماه ١٢٨٨ش) شكل مجلس استثنائي بحضور زعماء رجال الدين والامراء وعدد من الشخصيات الايرانية البارزة وبعض ممثلي مجلس الشورى السابق ، وقدمت قيادة المعارضة مطالبهم امام المجلس، إذ طالبوا بإعادة الحكم الدستوري للبلاد والقضاء على الفوضى والاضطرابات السائدة في البلاد ليتم بعد ذلك إعلان خلع محمد علي شاه في (١٧ تموز ١٩٠٩م - ٢٦ تير ماه ١٢٨٨ش).^(٤٨)

وبعد انتهاء عهد الاستبداد الصغير الذي تمثل بدكتاتورية بمحمد علي شاه والذي دام حكمة لمدة ثلاثة وثلاثين شهراً فقط تخللها حوادث خطيرة وجسيمة لم تكن متوافقة مع المدة القصيرة لحكمة ، شرعت بعدها الحكومة الايرانية الى تهيئة كافة مستلزمات اج راء انتخابات تشريعية جديدة، فقامت الحكومة بالتهيئة لانتخابات مجلس الشورى الوطني الايراني لدورته الثانية فتم افتتاح المجلس بدورته الثانية بتاريخ (١٥ تشرين الاول ١٩٠٩م - ٢٤ ابان ١٢٨٨ش)^(٤٩)، وبحضور احمد شاه^(٥٠)، فضلاً عن عدد كبير من الاعيان ورعايا الدول الاجنبية ، وفي الجلسة الاولى تم انتخاب سبهدار تنباكي^(٥١)، رئيساً للحكومة فضلاً عن وزيراً للحربية إذ قام بإلقاء خطبة الافتتاح بدلاً من احمد شاه الذي تعذر الحضور ، إذ جاءت الخطبة متناغمة مع الازمات التي كانت تشهدها ايران في ذلك الوقت ، إذ دعا الشاه الى ضرورة اصلاح الواقع الاقتصادي للبلاد مع التأكيد على بناء المؤسسة العسكرية ، فكانت مكونات المجلس الثاني مزيجاً من طبقات المجتمع الايراني^(٥٢)، لاسيما الاقليات الدينية مثل (الارمن ،اليهود والزرادشتية) إذ ازداد عددهم عما كان في الدورة الاولى^(٥٣)، وكما موضح في الجدول في ادناه:^(٥٤)

جدول رقم (١)



الدورة الثانية	الدورة الاولى	القومية الدينية
4%	4%	الارمن
4%	2%	اليهود
2%	4%	الزردانشية
10%	10%	المجموع

جدول يمثل نسبة الاقليات الدينية في انتخابات مجلس الشورى الوطني الايراني للدورة الاولى والثانية

ويعود سبب زيادة نسبة تمثيل الاقليات نتيجة لتشكيل لجنة من اجل مراقبة انتخابات القوميات الدينية في ايران سميت بـ (جمعية الاقليات) ضمت ممثلين عن اليهود والأرمن والزرادشتية وفقا للمادة التاسعة والعشرين من نظام الانتخابات لمجلس الشورى الوطني الايراني التي نصت على ان تشكل لجان في مناطق الاقليات الدينية تشرف على عملية الانتخابات مهمتها "ان تشرف على جميع نواحي العملية الانتخابية بما في ذلك تسجيل الناخبين وتعيين المرشحين وإقامة الحملات الانتخابية والاقتراع وعد الأصوات وإعلان النتائج ومعالجة الشكاوى والنزاعات ولا يقتصر نشاطهم على ذلك فقط بل يقوموا بالإشراف على عملية الانتخابات في يوم الاقتراع".^(٥٥)



اما فيما يخص انتخابات الدورة التشريعية الثالثة فلم تجرى في الوقت المحدد لها ، والتي من المفترض ان يجري الاعداد لها قبل انتهاء الدورة السابقة بشهرين إذ أسهمت الاضطرابات التي مرت بها إيران بتعطيل عملية الانتخابات التشريعية ، وشهدت الب ملاد حالة من الفوضى والاضطرابات في جميع انحاء المدن الايرانية وصلت الى حدوث حركات تمرد وانتفاضات حاولت تهديد العاصمة الايرانية طهران ودخولها.^(٥٦)

اسهمت هذه الاضطرابات في تعطيل عملية الانتخابات التشريعية مما دعا الى عدم اكتمال النصاب القانوني الكافي في المجلس لأجراء التتويج، لان القانون الاساس يلزم الشاه بأداء اليمين الدستورية امام المجلس بنصاب كامل ، ونتيجة لهذه الاوضاع المضطربة وتأخر اجراء الانتخابات طالب الوطنيون بضرورة الإسراع بفتح المجلس إلا ان مطالبهم هذه جوبهت بالرفض من قبل ناصر الملك^(٥٧) ، ووصل به الحد من قمع واعتقال جميع العناصر المطالبة بفتح المجلس وبمساعدة من الحكومتين البريطانية والروسية التي ازداد نفوذها في تلك المدة وتدخلها في شؤون البلاد الداخلية وبشكل حاد .^(٥٨)

وبعد بلوغ احمد شاه السن القانوني عزل ناصر الملك من منصبه وامر الشاه حينها بإجراء الانتخابات التشريعية ، إذ بدأت الانتخابات في طهران في مطلع شهر اذار ١٩١٤ ثم تلتها بعد ذلك بقية المحافظات الايرانية ، وبعد شهر واحد انتهى انتخاب نواب المجلس ، فجرت مراسيم إقامة الاحتفالات بمناسبة تتويج احمد شاه ملكاً على إيران ، فتم تتويجه في (٢١ تموز ١٩١٤م - ٢٩ تير ماه ١٢٩٣ش) ، وفي الأول من تشرين الثاني ١٩١٤ ، افتتح المجلس رسمياً ، إذ ضم مجلس الشورى الوطني ما يقارب ١١٤ ممثلاً عن الولايات والأقاليم الإيرانية كافة مع اختلاف توجهاتهم القومية والدينية^(٥٩) ، إذ اسهمت الانتخابات التشريعية للدورة الثالثة بتكوين غير منسجم كان قائماً على اسس فئوية وقومية هم كل من (طبقة الامراء ورجال الدين والتجار والطبقة العامة) فقد حصل الامراء على (٤٩٪) من نسبة المقاعد وهي نسبة اعلى مما قد حصلوا عليه في الدورة السابقة ، اما عن طبقة التجار فقد حصلت هذه الفئة على نسبة (١٠٪) من مجموع



المقاعد ، واما عن رجال الدين فقلد ارتفعت النسبة عن الدورة السابقة فقد بلغ العدد (٣١٪) ، اما عن الطبقة العامة فقد حصلت هذه الطبقة على ادنى نسبة عن الدورة السابقة فقد حازت على (١٢٪) من مجموع المقاعد^(٦٠) ، وفيما يخص الاقليات الدينية فقد كانت نسبة تمثيلهم هي اعلى من الدورات السابقة ويعود السبب في ذلك للدور الفعال الذي قامت به جمعية مراقبة الانتخابات الخاصة بالأقليات الدينية التي انشئت في انتخابات الدورة الثانية ، إذ افرزت انتخابات الدورة التشريعية الثالثة نسبة تمثيل وصلت الى ١١٪ من مجموع اعضاء المجلس وكما مبين في الجدول ادناه:^(٦١)

جدول رقم (٢)

جدول يمثل نسبة تمثيل الاقليات الدينية خلال الدورة التشريعية الثالثة لمجلس الشورى الوطني الايراني

الارمن	اليهود	الزرادشتية
6%	5%	3%

ويبدو ان سبب هذا التفاوت يعود الى المنافسة الشديدة بين الطبقات الاجتماعية في انتخابات الدورة الثالثة إذ سعت تلك الطبقات الى تقاسم السلطة في ما بينها وكذلك اراد ممثلون هذه الفئات تحقيق مصالح الطبقة التي تنتمي اليها ، فطبقة رجال الدين ارادت احكام قدرتها وبسط نفوذها اكثر من ذي قبل ، وطبقة الامراء ارادت احكام قبضتها على المجلس وجعل المجلس مجرد لجنة للبحث والمناقشة فقط، اما الوطنيون الاحرار فقد فكانت تسعى من اجل تحقيق الحريات والمحافظة على الوحدة الوطنية ، لهذا نجد ان الدورة الثالثة للمجلس قد شابها الكثير من الشكوك والتلاعب في نتائج الانتخابات وخصوصاً بعد تأخر المحافظات الايرانية في ارسال النتائج النهائية ، فلا شك ان نجد ان النسب قد تفاوتت وبشكل كبير عن السابق.

المبحث الثالث

موقف نواب الاقليات واراھم من مجمل التطورات الاجتماعية والاقتصادية في ايران حتى عام ١٩١٥



كانت الدورة الأولى للمجلس التشريعي قد وضعت اسس بناء دولة ايران الجديدة ومرتكزاتها وانهاء حالة الفوضى السياسية التي عصفت بإيران في الآونة الاخيرة وصياغة اسس المبادئ السياسية والادارية والاجتماعية والاقتصادية للدولة ، ولم يكن هذا بالأمر الهين لان كثير من تلك القرارات كانت قد خالفت اهواء وتوجهات و مصالح القوى الاجنبية ومؤيديها من ساسة ايران من امراء وملاكين وارباب عمل كان امام المجلس الوطني مهام كثيرة وكان لزاماً عليه ان يتخذ قرارات مصيرية بشأنها على رأسها انعاش الواقع الاقتصادي ومحاولة تطوير قطاعاته بعيداً عن سيطرة القوى الاجنبية التي كانت تحاول ربط عجلة اقتصاد البلاد بمصالحها ، ولعل من بين ابرز المسائل التي نوقشت في هذا المجال هي مسألة الاقتراض الخارجي فعلى سبيل المثال طرح المجلس خلال جلسة يوم(٢٩ تشرين الثاني ١٩٠٦م - ٧ اذار ١٢٨٥ش)، معالجة ظاهرة الاقتراض الخارجي ، اذ وافق بعض النواب ومنهم النائب لقمان نهوراي ممثل الارمن في المجلس الذي عد مسألة الاقتراض على حد قوله: " انها ظاهرة طبيعية تتعرض لها جميع دول العالم عند حدوث ازيمات اقتصادية" ، فيما اعترض البعض الاخر من ممثلي الاقليات ومنهم النائب يوسف خان ممثل اليهود في المجلس الذي طالب "بإرسال بيان الانفاق الحكومي الى رئاسة المجلس للاطلاع عليه وتقليص النفقات غير الضرورية وبعد دراسة ملف النفقات رات رئاسة المجلس أن عجز الموازنة لا يمكن سداة من العائدات الداخلية وعليها اتخاذ قراراً بخصوص ذلك وجعل مسألة الاقتراض اخر العلاجات .(٦٢)"

وفي مجال تطوير القطاع الاقتصادي في البلاد ولاسيما الصناعات المحلية وفي جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ (١٦ كانون الاول ١٩٠٧م - ٢٤ اذار ١٢٨٦ش)تناول النائب يوحنا النابي ممثل الارمن موضوع التصنيع بقوله: " .. اما بالنسبة للصناعة فهناك تقسيم على هذا المرفق ومنذ زمن كنا نسمع عن توجه صناعي عند انشاء المدارس الصناعية والمعاهد التدريبية ولكن من يتخرج من هذه الكليات يتحول إلى العمل الاداري البحث بعيداً عن تخصصه"(٦٣) ، و اضاف النائب النابي قائلاً : "ولا بد من ايجاد الصناعات الصغيرة وكل المؤهلين صناعياً للقيام بعملية تخصيص القسائم لهم ومساعدتهم في تسويق منتجاتهم.."(٦٤)"، وتحدث النائب يعقوب اغا ممثل اليهود عن الموضوع نفسه قائلاً: " .. احب أن اتطرق إلى ضرورة الاهتمام بالصناعة



واعطائها التسهيلات حتى نصل إلى مجتمع فيه الصناعات الضرورية مع ضرورة تخصيص مواقع للمناطق الصناعية ودراسة جدوى كل مشروع وتلافي التعطيل الإداري حتى لا تذهب الجدوى الاقتصادية، لذا اطالب بتبسيط الاجراءات وتقديم التسهيلات اللازمة لتشجيع الصناعة، واتساءل ما دور الحكومة في تنمية الصناعات والمنتجات المحلية^(٦٥). كذلك ناقش نواب الاقليات عدد من القوانين مهمة اخرى تخص تطوير الواقع الاقتصادي في ايران لما كانت تعانيه ايران من نقص في الأموال اللازمة لإنفاقها في عملية إصلاح الوضع الاقتصادي المنهار، إذ دعا النائب فتح خان ممثل الزرادتشت في المجلس بتاريخ (٢٨ تشرين الثاني ١٩١٠م - ٦ انر ١٢٨٩ش) في الدورة الثانية إلى إصلاح الأوضاع الاقتصادية ، وأولتها الأهمية القصوى ؛ لأن الفساد على حد قوله " قد دب بشكل كامل في مرافق الدولة، وتعذر الإصلاح بالخبرات المحلية مما تتطلب التوجه نحو الخبرات الامريكية" لذا دعا المجلس على الاسراع بالموافقة على الاستعانة بالخبرات الاجنبية وضرورة اللجوء الى استقدام خبراء اجانب في هذا المجال^(٦٦). ومن الواضح ان اعضاء المجلس من الاقليات كانوا على دراية تامة بالأوضاع الاقتصادية للبلاد وما تتطلبه تلك المرحلة من الاستعانة بالخبرات الاجنبية لعدم توفر تلك الخبرات في داخل ايران لهذا كانوا نواب الاقليات مدركين تماما لمدى اهمية الخبرات الاجنبية في تطوير الواقع الاقتصادي في البلاد.

وتجدر الاشارة هنا بعد عقد عدد من الجلسات والمشاورات التي عقدها اعضاء المجلس حول موضوع المشورة الخارجية استقر رأيهم على الاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية، بسبب البعد الجغرافي بينها وبين ايران، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية حسب اعتقادهم لم تكن لديها مخططات سياسية في إيران فصوت المجلس في كانون الاول ١٩١٠ على قرار استقدام خبير امريكي ، وبناءً على ذلك أصدرت الحكومة الإيرانية بتاريخ (٢٥ كانون الأول ١٩١٠م - ٥ بهمن ١٢٨٨ش) إلى علي قلي خان (نبييل الملك)، القائم بالأعمال الإيرانية في واشنطن، أمراً بالتفاوض مع الحكومة الأمريكية بشأن ترشيح أحد خبراءها الماليين المعروفين للاستعانة به في تنظيم مالية البلاد لمدة ثلاث سنوات ، فتم انتخاب وليم مورغان شوستر في بداية أيار ١٩١١ إذ بدأ مهام عمله بعد أن عين مديراً عاماً لخزانة الدولة وبسبب المشاكل المعقدة التي كانت



تعيشها ايران التي ربما ستقف عقبة دون تنفيذ مشاريعه الإصلاحية ، اشترط شوستر على المسؤولين الإيرانيين ان يمنحوه صلاحيات واسعة، وعدم الوقوف بوجه الخطوات التي يقدم عليها، وفي حالة شعوره بأن هناك عقبات تلقى في طريقه فإنه لن يتوانى عن ان ينفذ يده من المسألة كلها، ونتيجة للرغبة الأكيدة التي لمسها اعضاء المجلس، لدى شوستر في حل المشاكل لمالية البلاد، فقد وافق المجلس بالأغلبية على منحه صلاحيات واسعة في البلاد.^(٦٧)

وإزاء الازمات الاقتصادية التي شهدتها ايران ، اخذت مناقشات مجلس الشورى تهتم بالأزمة الاقتصادية بشكل عام ، وانتقد بعض النواب الوضع الاقتصادي، لكون اغلب الإيرانيين لازالوا يعانون من الفقر على الرغم من زيادة واردات الدولة من النفط فقد تحدث ممثل اليهود النائب يهودا مزراحي خلال جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ (٤ شباط ١٩١١م - ٤ بهمن ١٢٨٩ش) قائلاً: " ان لوزارة الزراعة اهمية كبرى في حياتنا الاقتصادية فاذا ما علمنا ان حوالي ٧٠ % من سكان البلاد يمتنون الأعمال الزراعية . وان هذه الوزارة تضم فضلا عن مديرية الزراعة العامة ، مديريات اخرى تتصل اعمالها اتصالاً مباشراً في حياة السكان المعيشة ورفع مستواها عن طريق تحسين الإنتاج مثل مديرية البيطرة والإرشاد الزراعي وغيرها ان من الأمور المهمة التي يجب توجيه النظر اليها من اجل تحسين أحوال الري وزراعة القمح والشعير هي الإكثار من انشاء المبازل في الأراضي الزراعية لغرض تصريف المياه الجوفية . بدلاً من تحولها الى اراضي غير صالحة للزراعة ، ولهذا ارى وجوب الإسراع في تنفيذ شبكة من المبازل في مختلف المناطق الزراعية"^(٦٨)، ويتضح من مداخلة النائب انه قد دعا الى ضرورة اصلاح اساليب الزراعة القديمة واتباع اساليب زراعية جديدة كذلك الاهتمام بالمزارعين والفلاحين من خلال تقديم الخدمات من انشاء مبازل الري والاهتمام بزراعة الانواع المعينة من المحاصيل مثل القمح والشعير اللذين يعدان مورد اقتصادياً مهماً في البلاد.

وفي ظل مناقشات مجلس الشورى الوطني الايراني في جلسته الاعتيادية في (١٨ اب ١٩١٢م - ٢٧ مرداد ١٢٩١ش) استعرض اعضاء مجلس الشورى في حديث مطول حول مشكلة ملكية الاراضي



مطالبين بتشريع قانون ينظم العمل بين المالك والفلاح بدلا من القوانين القديمة والتي وصفها ممثل الارمن النائب سهراب خان ساجينيان قائلاً "ان مشكلة الارض مشكلة اساسية في حياتنا الاقتصادية والزراعية وكنت اتوهم في ما مضى ان عهد الاقطاع سيزول بالتدريج من هذه البلاد ولكن تحقق لدي ان الاقطاعية تأخذ شكلا جديداً وانها ماتزال تتسع وبشكل غير معقول ... ان القانون الحالي والمعمول به والذي ينظم علاقة الفلاح برب العمل انه قانون سيئ جدا ويجب على الحكومة والمجلس وضع قانون جديد ولاسيما نحن نريد من الفلاح ان يحسن ارضه ومادام الفلاح غير مطمئن لامتلاكه الارض فكيف نطالب منه ان يزيد الانتاج وان يعمل بجهد اكبر من ذي قبل..."^(٦٩). وكما ذكر النائب سهراب خان معلومات مفصلة بالأرقام حول الاراضي المزروعة والغير مزروعة واعطى صورة واضحة عن انعكاس مشكلة الاراضي وملكيته على الانتاج الزراعي واستثمار الارض عندما قال " ان عدد قرى الخالصة والاراضي الاقطاعية يبلغ عددها (١١١٤) قرية مساحتها الكلية حوالي (١٣٤٣١٢٣) هكتار ، والمزروع منها والمؤجر من قبل الفلاحين يبلغ ٧٢٪ من مجموع الاراضي ، والغير مزروع يبلغ ٢٨٪ أي بمعنى ان ٢٨٪ من هذه الاراضي غير مستثمرة ولا لها أي فائدة ، فلو اعطينا للفلاح حق استثمار هذه الاراضي ووضع قانون ينظم طبيعة العمل بها وياجراها لاستطعنا ان نحقق انجازاً من ناحيتين الاولى هي رفع منتوجاتنا الزراعية والامر الاخرى هي رفع مستواه المعيشة لدى الفلاح" ، وكما طالب بإيجاد حلول تشريعية لمشكلة الاراضي التي تؤثر سلبا على الحالة الاقتصادية للبلاد وكذلك انعكاسها الاقتصادي ايضا على الفلاح الذي يضطر احيانا لترك الارض ومغادره القرى الى المدينة بحثا عن العمل مما يزيد معاناة ابناء المدن وتكثر البطالة في المجتمع.^(٧٠)

اما النائب داوود خان ممثل اليهود فكان له رأي اخر عندما قال "ان الفلاح متى ما يحصل على الارض اطمان الى انها اصبحت ملكا له يستطيع ان يستفيد منها وان يفيد كذلك الدولة وان يرفع من الانتاج الزراعي وهذا من شأنه ان يعزز اقتصاد البلاد التي هي بأمس الحاجة الى منتوجاتها المحلية" ، اما النائب يعقوب خان ممثل الارمن في المجلس كان له رأي اخر في ما طرحه النائبان سهراب خان وداوود خان إذ اوضح قائلاً " ان القوانين التي يبحث عنها الزميلان في المجلس لا ارى انها غير ملائمة لكني ارى اننا في غنى



عن تطبيقهما في ايران ، وما زال هناك اراضي شاسعة غير مزروعة وهي تمثل نحو ٣٠٪ من مجموع مساحة الاراضي المزروعة في البلاد ، فلماذا نحن نبحث عن انتزاع اراضي اصحاب الاملاك سواء كانوا اقطاعيين او غيرهم من الطبقات ما دام هناك ملايين من الهكتارات من الاراضي البور ، فلندع هذه القوانين الغامضة ولننظر في سن قوانين من شأنها ان تعالج مسألة الاراضي البور في البلاد" ، وفي حديث اخر له يخص مسألة الاراضي وفي طريقة داراتها من قبل اصحابها الاقطاعيين تساءل النائب عن كيفية ادارتها من قبل الملاك وهل تدار بالطريقة الصحيحة إذ حمل الحكومة المركزية ومجلس الشورى مسؤولية بقاء هذه الاراضي على حالها ، واوضح ان المجلس باستطاعته ان يقرر ويجلسه واحده من جلساته مصير هذه الاراضي ، وكما اوضح ان الحلول والآراء السابقة التي طرحت خلال مناقشات المجلس السابقة او الدورات السابقة انها كانت كما وصفها "تمس المصالح الشخصية" لذلك طالب من اعضاء المجلس ان يبحثوا عن ارضي اخرى دون التعرض لإصحاب الاملاك^(٧١). فيما سعى نواب اخرون في مسألة مناقشة مشروع اعطاء الاراضي للفلاحين مع التأكيد على دعمهم ماديا من اجل استثمار تلك الاراضي ، وهم بذلك على ما يبدو يدركون ان الحكومة المركزية في ذلك الوقت لأتملك المال الكافي لإعطائه للفلاح ومن خلال هذا المطلب يشيرون الى عدم توزيع الاراضي على الفلاحين.

اما فيما يخص الجانب الاجتماعي فقد كان لتأزم الوضع الاقتصادي في ايران اثره السيئ على الوضع الاجتماعي في البلاد. وقد حاول اعضاء الاقليات اشعار الحكومة بتردي الوضع الاجتماعي ، والسعي لتحسينه فلم يجد اذنا صاغية بسبب استمرار تأزم الوضع الاقتصادي، وغياب السلطة التي تهتم بأحوال المجتمع وقصور الوزارات التي لم تعر لذلك اهمية في حين كان همها القضاء على التيارات السياسية ومكافحة العناصر الوطنية في البلاد بغض النظر عن الأمور الأخرى. وعلى الرغم من تجاهل السلطة للوضع الاجتماعي، الا ان جلسات مجلس النواب شهدت مناقشات ومداخلات بهذا الشأن ، تناولت مختلف قضايا المجتمع الخدمية والصحية والتعليمية ، إذ ناشد النائب اسحاق خان خلال جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ (٢٥ شباط ١٩١٤م - ٦ اسفند ١٢٩٢ش) بشأن تحسين المشاريع الخدمية في منطقة جلفا في اصفهان



ذات الاقلية الارمينية اذ تحدث النائب قائلاً : " لا يخفى ان مدينة اصفهان بصورة عامة انها بقيت تعاني الإهمال والحرمان من المشاريع الحيوية مثل مشروع الماء والكهرباء ، كما شمل الإهمال أيضاً الجانب الصحي ، اذ لا يزال اهالي ناحية جلفا يعانون من مياه الشرب غير الصحية ، الأمر الذي جعلهم عرضة للإصابة بالأمراض : فأرجو من الحكومة الايرانية ان يشمل هذه الناحية بالاهتمام والعناية وتحسين أحوالهم اسوة بالنواحي الأخرى".^(٧٢)

وفيما يخص الخدمات العامة ومدى اهميتها في حياة الناس ابدى نواب الاقلية اهتماما كبيرا في مسألة طرق النقل ومدى اهميتها الكبيرة في نقل المؤثرات الحضارية وتبادل الثقافات بين المجتمعات فبدونه تبقى المجتمعات منعزلة معتمدة على مواردها المحلية ، فضلاً عن اهمية في تعمير واستيطان الاراضي الجديدة وكما له اهمية اخرى تقوم على اساسها التنمية الاقتصادية لأي دولة ، فكان قطاع النقل من الميادين التي اهتم بها مجلس الشورى الوطني الايراني خلال مناقشة جملة من القوانين والتشريعات التي ساهمت في تطوير قطاع النقل والمواصلات ، وعلى الرغم أن الحاجة أصبحت في إيران ملحة إلى طرق حديثة خاصة بعد إدخال النقل بالسيارات للبلاد منذ القرن التاسع عشر^(٧٣)، إلا أن وسائل النقل باستخدام الحيوانات والعربات التي تجرها الدواب ظلت هي الشائعة لأن معظم الطرق الموجودة في البلاد في تلك الفترة لم تكن مرصوفة كما كانت تغلق معظم شهور السنة نتيجة لسقوط الجليد وانهمار الأمطار والسيول الأمر الذي أدى إلى صعوبة انتقال السكان من مدينة إلى أخرى ، كما أنه ساعد على ضعف قبضة الحكومة المركزية على الأراضي الخاضعة لها نظراً لصعوبة الانتقال وطول المدة التي تحتاجها قواتها للانتقال من مكان إلى والى جانب تلك الطرق غير المرصوفة كان هناك بضعة طرق أخرى قصيرة ممهدة أنشأها البريطانيون والروس لخدمة مصالحهم، والتي كانت في مجملها عبارة عن امتيازات ممنوحة لهم لإدارة هذه الطرق ، مثل خط (طهران - قم) ، (قم - سلطان آباد) ، (طهران - تبريز) ، (تبريز - جلفا) وخط (وقزوين - همدان).^(٧٤)



ومن خلال تتبع محاضر مجلس الشورى الوطني الايراني ومنذ بدء جلسات الدورة التشريعية الثالثة لوحظ مدى الاهتمام بطرق النقل البرية ولاسيما وان معظم المدن الايرانية كانت تعاني من عدم وجود طرق معبدة ، ففي الجلسة المنعقدة بتاريخ (١٧ ايلول ١٩١٤م - ٢٢ شهر يور ١٢٩٣ش) قدم نواب الاقليات لاسيما نواب مدينة خرمشهر وسلماس طلباً الى رئاسة مجلس الشورى لتعبيد الطرق التي تربط مدينة سلماسه في كشمير بالقضاء والنواحي التابعة لها، وجاء في بعض فقرات الطلب ما نصه: "...ان القضاء الوحيد المرتبط بمدينة سلماسه الذي تسكنه الاغلبية العظمى من الارمن هو قضاء سلماس الذي شلت الحركة الاقتصادية بينه وبين مركز المحافظة لفقدانه طريق معبد ويتعذر الاتصال به صيفا او شتاءً... " ، وطالب النائب سار اشرف يحيى ممثل اهالي المدينة بصيانة الطريق الذي يربط بين سلماس ماراً في مدينتهم، فضلاً عن المطالبة بشق طرق جديدة لبعض نواحي المحافظة امثال ناحية مهر التي يكثر فيها صيد الاسماك شتاءً، إذ كان الصيادون فيها يعانون من انقطاع الطرق الترايبية نتيجة الامطار فتتلف اسماكهم المعدة للتسويق الى بقية المدن الايرانية.^(٧٥)

ادت الحاجة الماسة للاهتمام بالطرق وصيانتها في المدن الايرانية فضلاً عن الضغط والمطالبة المتواصلة من نواب المدن التي تعاني من بدائية طرق النقل، الى تقديم اول مشروع قانون لتزفيت شبكة طرق الدولة الى مجلس الشورى من قبل وزارة الاشغال العامة خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ كانون الأول (٢٥ ايلول ١٩١٤م - ٣٠ شهر يور ١٢٩٣ش)، وجاء في الاسباب الموجبة لتقديم مشروع القانون ما نصه: "...ان الطرق المعبدة تعبيداً عادياً لم تعد باستطاعتها مقاومة القوى التخريبية المتولدة من ازدياد السرعة في السيارات وزيادة عددها، فضلاً عن ان تزفيت الطرق كان يستهدف تقليل تكاليف صيانتها ويسهل السير عليها، ويعدم الغبار الذي غالباً ما يضر المزارع، ويوفر الوقت والتكلفة في نقل البضائع وينعش التجارة ويقلل اعطال السيارات..."^(٧٦) ، وقد كانت الحكومة الايرانية قبل تقديم هذا المشروع تصرف على عمليات تعبيد وصيانة الطرق ١٥٠٠ الف تومان في كل عام، اما بعد تقديم المشروع المذكور فتم زيادة المخصصات الى ٣٦٠٠ الف تومان لتشمل اكثر عدد ممكن من الطرق ، إذ ورد تقرير لجنة الاقتصاد الوطني الى مجلس



الشورى الوطني الايراني خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ (٢٠ كانون الأول ١٩١٤ - ٣٠ دي ماه ٢٩٣ ش)، واكدت فيه اهمية مشروع القانون وعدته ذاء اهمية استراتيجية واكدت انه "من المشاريع التي تعود على البلاد بفوائد ومنافع لا يستهان بها"، ولم يختلف عنه تقرير اللجنة المالية، إذ ايدت تشريع القانون بعد اضافة مادة جديدة له نصت على ما يأتي: "...تقسم شبكات طرق الدولة على ثلاث مناطق جنوبية وشمالية وشرقية ويبدأ العمل في المناطق الثلاث بوقت واحد..." (٧٧)

اعترض مجموعة من اعضاء المجلس على مشروع القانون ومن بينهم ممثل الارمن النائب يوحنا النابي الذي طالب ان تكون الأولوية في مشاريع الدولة للقطاع الزراعي الذي كان يعاني من الاهمال وبالخصوص مشاريع الري بدل ان تصرف موازنة الدولة محدودة الموارد على مشاريع لا تضيف اموالاً آنية على الموازنة مقارنة بالمنتجات الزراعية، فحاول وزير الاشغال العامة محمود ميرزا الدفاع عن مشروع القانون مؤكداً ان مشروع تزفيت شبكة طرق الدولة الذي قدم الى المجلس يعد مشروع اقتصادي وخدمي مهم للغاية فهو من جهة يساعد في النهوض بالتجارة الداخلية والخارجية للبلاد وكما ان يعد بمثابة مشروع خدمي لعامة الناس الذين يعانون من تلك الطرق القديمة الطينية والمتهالكة والتي تصعب عليهم امورهم المعيشية اليومية سواء كانوا موظفين ام مزارعين فهي تعيق من حركة تنقلهم وكما وعد المجلس بتقديم مشروع زراعي واسع لتطوير الري والمحاصيل الزراعية، وبعد مناقشة قصيرة واعتراضات على بعض فقراته وصياغتها، عرض مشروع القانون للتصويت ونال القبول بالأغلبية. (٧٨)

وفيما يخص الواقع التعليمي في ايران فمما لاشك فيه أن ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض مستوى التعليم يعد ظاهرة عامة ، والسبب في ذلك يعود إلى قلة فرص التعليم ، فضلاً عن ذلك كانت العوائل الفقيرة تفضل إرسال أولادها إلى الحقول الزراعية بدلاً من إرسالهم إلى المدرسة وقد أولى نواب الاقليات لهذا الموضوع اهتماماً ملحوظاً داخل أروقة المجلس النيابي ، إذ اتهم النائب يوسف اغا خلال جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ (٣ اذار ١٩١٥م - ١١ اسفند ٢٩٣ ش) وزارة المعارف بعدم المساواة في سياستها التعليمية لإهمالها بناء المدارس ونشر الثقافة في القرى والارياف التي يسكنها ابناء الاقليات الدينية وعلى مختلف دياناتهم



ومكوناتهم على خلاف موقفها من المدن الكبيرة ، ودعا الى إنشاء مدارس في مختلف القرى والارياف والمدن ذات الاقليات الدينية ، كما ناشد الحكومة دعم الطلاب المعوزين مادياً أو من طريق إطعامهم ، وتوفير المسكن لهم، وتطرق في مداخلته إلى آفة خطيرة أخرى في المجتمع هي الأمية ،وبهذا الشأن اقترح على وزير المعارف إعداد منهج ثابت للقضاء على الأمية خلال مدة لا تتجاوز العشرة اعوام، كما دعا إلى الاهتمام بشؤون طلاب البعثات .^(٧٩)

ويتضح مما تقدم ان مداخلات نواب الاقليات لم تكن تخص فئة معينة دون اخرى ، إذ يتضح ذلك من خلال مداخلة النائب يوسف اغا الذي طالب بصورة عامة بتحسين اوضاع الطلاب وانشاء المدارس واسال البعثات لجميع الفئات والطبقات بصورة عامة في البلاد دون ان يحدد طبقة او اقلية معينة.

اما بالنسبة لموضوع حرية التعبير والصحافة فكان لنواب الاقليات آراؤهم ومواقفهم من قوانين الصحافة وحرية النشر في ايران إذ ايد النائب نصرت الزارديتشي بحماس واضح التقرير الذي رفعه النائب حسن مدرس ومجموعة من النواب الذين طالبوا فيه بتعديل المادة ٣٢ من قانون المطبوعات الايراني الصادر عام ١٩١٠ ، مشيراً إلى الفوائد الجمة التي ستحظى بها البلاد جراء هذا التعديل قائل ما نصه : " وأقل ما يقال عن الصحيفة إنها عين تراقب الأعمال فنحن الآن ممثلون بالتقصير فنكثر من العيون والرقباء بدلاً من أن نجعل العيون مريضة "^(٨٠) ، ومضى منتقداً توكيل إصدار الصحف إلى وزارة الداخلية ، ومن المفيد أن ندعو النائب المذكور يوضح ذلك: ومن الغريب جداً أن يسلب حق نزع الملكية من يد القضاء ونعطيهِ للسلطة التنفيذية، فإذا كان القصد منها جعلها سالمة، فلتبحث الحكومة عن الشخص الذي يطلب الامتياز، فمتى ما رأت توفر الشروط فيه عندئذ نمنحه الامتياز ويرجع في أمر الجرائد إلى القضاء.^(٨١)

وبهدف تعزيز عملية التطور الثقافي في ايران اقترح النائب يوسف اغا دعم الحكومة للمطابع الأهلية كونها هي التي تؤمن السمعة الأدبية المطلوبة ودعا إلى ترك هذه المطابع تعمل بحرية لطبع الكتب والجرائد والمؤلفات حتى يتمكن الأفراد من إظهار أفكارهم بصورة مطبوعة وأثنى في الوقت نفسه على الحكومة



لاعفائها الكتب والمؤلفات من الرسوم كون هذا الإعفاء يساعد برأيه على بث الأفكار" ويؤدي إلى النفع والتقدم الفكري عند الناس". (٨٢)

كان من اهم المشكلات التي واجهت المجلس في دورته الثالثة هي تداعيات الحرب العالمية الأولى وموقف ايران من تلك الحرب ، وعلى هذا الأساس صدر الأمر الملكي في (١ تشرين الثاني عام ١٩١٤م - ٩ ابان ١٢٩٣ش)، من قبل احمد شاه في هذا الخصوص جاء فيه "بالنظر لنشوب الحرب بين الدول الأوربية واحتمال توسيع دائرة نيران هذه الحرب واقتربها من حدود بلادنا فقد تقرر تبليغ الحكام والقادة ومسؤولي الدولة بموقفها الحيادي في هذه الظروف". (٨٣)

وعلى الرغم ان ايران اعلنت حيادها الرسمي ازاء الحرب الا انها اصبحت مسرحاً لأحداث الحرب العالمية الأولى المشتعلة في جميع الدول ، وان حيادها هذا لم يحترم من قبل الدول الكبرى المتنافسة على بسط سيطرتها ونفوذها على الاراضي الايرانية وان مسالة الحياد بقيت مجرد الحبر على الورق فقط. في ضوء هذه الاحداث وخوفاً من احتلال العاصمة طهران ؛ولان هذا العمل سوف يهدد حياة الكثير من المعارضين للحرب ؛ولان القوات الروسية قامت بالتقدم من مناطق شمال وغرب ايران بحجة احتلال بغداد ، ومحاربة الدولة العثمانية ، إذ دفعت هذه الإجراءات الكثير من الشخصيات الوطنية ، وأعضاء مجلس الشورى بالهجرة إلى قم في (٢٤ تشرين الثاني عام ١٩١٥م - ٢ اذر ١٢٩٤ش) إذ عطل المجلس عن انعقاد جلساته. (٨٤)

الخاتمة :

تعد المؤسسة التشريعية في ايران منذ تأسيسها رسمياً ابان احداث الثورة الدستورية عام ١٩٠٦ من بين ابرز المؤسسات السياسية الحاكمة الى جانب السلطة التنفيذية وسلطة البلاط الملكي ، اذ شكلت احد الاعمدة الرئيسية في ادارة دفة الحكم في البلاد بما تمخضت عنها من تشريعات وقوانين مهمة للغاية ، وتحديد صلاحيات ، ومراقبة عمل جميع الهيئات والمؤسسات الحكومية . فتطالعنا جلسات مجلس الشورى

Thi Qar Arts Journal

مجلة آداب ذي قار

P ISSN :2073-6584 | E ISSN:2709-796X

VOL 2 NO 42



الوطني الايراني بالمواقف التي كانت تحسب لهذه المؤسسة على جميع الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولا يسما نواب الاقليات الدينية في المجلس ، إذ تبين ان نواب الأقليات قد تميزوا بدورهم الفاعل في مجلس الشورى الوطني الايراني كما تقدم عدد منهم بمقترحات من أجل سن لوائح قانونية تتعلق بأهم القضايا الاجتماعية والاقتصادية في ايران ، ويلاحظ أن مداخلات وآراء نواب الأقليات في المجال الاقتصادي الاجتماعي كانت في مناقشة قضايا اساسية ومصيرية في تاريخ ايران الحديث وعبرت عن ذنبياتهم وأساليب تفكيرهم فلم تقتصر مداخلاتهم عن الدفاع او المطالبة بحقوق فئة معينة دون اخرى بل كانت مطالبهم ومواقفهم تشمل جميع فئات وطبقات المجتمع الايراني. إذ تشير المعلومات الواردة في البحث الى الدور البارز لنواب الأقليات من الارمن واليهود والزرادشت في مجلس الشورى الوطني الايراني خلال المدة ١٩٠٦-١٩١٥ في بناء السلطة التشريعية وتدعيمها بأرائهم ومقترحاتهم أثناء مناقشة القضايا الاقتصادية الاجتماعية في البلاد. إذ ناقش نواب الاقليات الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي في ايران ، وطالبو برفع المستوى المعاشي للمواطن الايراني ، وتوفير سبل العيش المترفة لهم على الرغم من نسبة تمثيلهم داخل المجلس خلال الدورات الاولى الثلاثة لم تتجاوز ١١٪ من مجموع اعضاء المجلس إلا ان مداخلاتهم قد كانت تتميز بانها على مساس تام بحياة المواطنين وانها كانت تعبر عن اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية المتردية.

الهوامش :

- (١) حسين قاسم محمد الياسري، حجم وتوزيع الاقليات الدينية في ايران، مجلة دراسات ايرانية، العدد ١٤ ، اب ٢٠١١ ، ص ١٢٥ ١٢٦.
- (٢) المصدر نفسه ، ص ١٢٧.
- (٣) عبد علي حسن الخفاف واخرون ، الاحوال الديمغرافية في ايران ، جامعة البصرة ، مركز دراسات الخليج الايرانية ، ١٩٧٨ ، ص ٥٦.





- (٤) ان صوفي فايفر ، ايران قابلة للتقسيم سكان الاقليات الدينية ، مجلة العرب الاسبوعية العدد ١٣ ، ٢٩ اذار ، ٢٠٠٨ ، ص ١٥ .
- (٥) المصدر نفسه ، ص ١٩ .
- (٦) محمد الامين ، معالم الثقافة الارمينية في ايران ، دار التجاري للنشر والتوزيع ، (بيروت ، ١٩٩٩) ، ص ص ٧٨ ٧٩ .
- (٧) ابراهيم حامد المغازي ، القوميات والاقليات الدينية في ايران ، دار الكتب المصرية ، (القاهرة ، ١٩٩٢) ، ص ص ١١٥ ١١٦ .
- (٨) المصدر نفسه ، ص ١١٧ .
- (٩) حبيب لوى ، تاريخ يهود ايران ، جاب اول ، نشر كفتار ، (تهران ، ١٣٣٩ش) ، ص ١٢٣ .
- (١٠) همان منبع ، ص ١٢٦ .
- (١١) مهدى قلى هدايت ، تاريخ ديانت زرادشيت ، جابخانه جام ، (تهران ، ١٣٦٣ش) ، ص ص ١٤ ١٧ .
- (١٢) همان منبع ، ص ٣٢ .
- (١٣) مير حسين يكرنكيان ، تاريخ ايران از غاز تا بيان شهريور ، انتشارات خجسه ، (تهران ، ١٣٢٠ش) ، ص ١١٢ .
- (١٤) هناك عدة اسباب ادت الى اندلاع الثورة الدستورية ، ففي السنوات التي سبقت الثورة الدستورية في ايران ، بلغ استياء الشعب الإيراني من الحكم القاجاري اوجه ، ويمكن القول ان عقد الاتفاقيات المهينة مثل اتفاقية گلستان وتركمانجاي ، ومنح الامتيازات الاقتصادية الجائرة واعطاء الحصانة القضائية للأجانب في ايران ، كل ذلك نمى بذور الاستياء من الظلم والإجحاف لدى الإيرانيين الواعين ، فضلا عن الاسباب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى . للمزيد من التفاصيل ينظر : صالح حسين عبد الله الجبوري ، الثورة الدستورية في ايران (١٩٠٥ ١٩١١) ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، العدد ١١ ، (تشرين الثاني ٢٠٠٩) ؛ قحطان جابر اسعد ارحيم التكريتي ، دور المثقفين والمجددين في الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٥ ١٩١١) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة تكريت ، كلية التربية ، ٢٠٠٥) ؛ ابراهيم فخراي ، كيلان در جنبش مشروطيت ، انتشارات سهامی كتاب هاي ، (تهران ، ١٣٥٢ش) ، ص ١٤٣ .
- (١٥) مظفر الدين شاه (١٨٥٣ ١٩٠٧) : خامس ملوك ال قاجار ، اصبح شاهاً لإيران عام ١٨٩٦ بعد اغتيال والده ناصر الدين شاه ، تميز عهده بسيطرة الحاشية على مقاليد الحكم بسبب ضعف شخصيته ، عانت خزينة الدولة ايام حكمه بالعجز الكبير بسبب سفراته الكثيرة إلى اوربا ، في عهده بدأت الحركة الدستورية ، توفي بسبب مرض السل عام ١٩٠٧ . للمزيد من التفاصيل ينظر : حسين محبوبى اردكاني ، جلوس مظفر الدين شاه ، يغما "مجلة" ، تهران ، شماره ٢٧٦ ، (شهر يور ١٣٥٠ش) ، ص ٣٦٣ ؛ حسين زريني ، بازخوانی فرمانی از مظفر الدين شاه قاج . ار ، گنجينه اسناد "مجلة" ، تهران ، شماره ٦٠ ،



زمستان ۱۳۸۴ ش، ص ص ۸ ۵ ؛ لازم لفته ذياب المالكي، إيران في عهد مظفر الدين شاه ۱۸۹۶ ۱۹۰۷، اطروحة دكتوراه، (جامعة البصرة، كلية الآداب، ۱۹۹۷م)، ص ص ۳۹ ۱۸۳؛ احمد شاکر عبد العلق ، معجم الشخصيات الايرانية ، دار البداية للنشر والتوزيع ،(عمان ، ۲۰۲۰)، ص ص ۹۹ ۱۰۰.

(۱۶) للمزيد من التفاصيل حول نص الفرمان ينظر: طلال مجذوب ، ایران من الثورة الدستورية حتى الثورة الاسلامية ۱۹۰۶ ۱۹۸۰، دار ابن رشد للطباعة والنشر ،(بيروت ، ۱۹۸۰)، ص ص ۱۶۳ ۱۶۴.

(۱۷) علي رضا ملائی توانی ، مجلس شوارى مملکتی به جای مجلس شوارى ملی در دوره استبداد صغير، مطالعات تاريخ اسلام "مجلة"، سال هشتم ، شماره ۲۹، تابستان ۱۳۹۵ش، ص ۱۲۷.

(۱۸) السيد عبدالله البهبهاني (۱۸۴۵ ۱۹۱۰): من قادة الثورة الدستورية وهو ابن السيد اسماعيل المتوفي في ۱۸۷۸م ولد البهبهاني في النجف الاشرف عام ۱۸۴۵م ،وهو من طلاب السيد محمد حسن الشيرازي ، كانت له السطوة والمكانة في طهران قبل الثورة ، واثاء الثورة كان له دور فاعل ، وبعد انتكاسة الثورة ابعده الى كرمانشاه ، وبعد فتح طهران على يد الثوار عاد اليها وكان ضحية لمسلسل الاغتيالات السياسية ، اذ قتل في عام ۱۹۱۰ امام منزله ، ونقلت جثمانه الى النجف إذ دفن فيها بجوار قبر ابيه. للمزيد من التفاصيل ينظر: حمد حرز الدين، معارف الرجال، ج ۲، مطبعة الولاية (قم، ۱۴۰۵ق)، ص ۱۷ ۱۸؛ خضير البديري ، موسوعة الشخصيات الايرانية في العهدين القاجاري والبهلوي ۱۷۹۶ ۱۹۷۹ ،العارف للمطبوعات ،(بيروت، ۲۰۱۵)، ص ص ۸۰ ۸۴ ؛ العقيقي البخشايشي، كفاح علماء الاسلام في القرن العشرين، مكتبة نويد اسلام،(قم، ۱۴۱۸ق)، ص ۷۳ ۸۷ ؛ سعيد عظيمي نيا ، سيد عبدا بهبهاني ومجلس اول و دوم مجلس شوارى ملی ايران، ثروسكاه علوم انساني ومطالعات فرهنگي تاريخ انساني ايران "مجلة" ، سال ششم ، ۲۵ خرداد ۱۳۵۶ش، ص ص ۹ ۲۶.

(۱۹) ملك المتكلمين(۱۸۶۰ ۱۹۰۸): وهو الحاج ميرزا نصر الله ، المعروف باسم ملكة علماء الدين ، ابن محسن بهشتي درس بعد تعليمه الابتدائي ، علم الحكمة الإلهية ودرس دورة كاملة للفلسفة مع الملا صالح فريدياني ، سافر إلى مكة وهو في الثانية والعشرين من عمره ثم سافر إلى الهند ، درس هناك لمدة عامين وأنشأ مدرسة نمطية جديدة في مومباي باسمه ، وألف كتاباً بعنوان "منة الحق الحق" لإيقاظ المسلمين ، مما حرض الطائفة الإسماعيلية على نفسها وأدى إلى نفيه من الهند والعودة إلى إيران ، اعتقل على اثر حادث قصف مبنى مجلس الشورى الوطني عام ۱۹۰۸ وامر محمد علي شاه بإعدامه عام ۱۹۰۸. للمزيد من التفاصيل ينظر: شرح حال رجال ايران در قرن ۱۴، ۱۳، ۱۲، هجري، جاب ششم، ج ۴، جابخانه زوار ،(تهران ، ۱۳۷۸ش)، ص ص ۳۴۶ ۳۴۸.

(۲۰) ناظم الاسلام كرماني ، تاريخ بيداري ايرايان ، جاب دوم ، جلد دوم ، جابه خانه كاوه ، (تهران ، ۱۳۲۴ش)، ص ۴۹۰.



(٢١) مشير الدولة (١٨٣٩ - ١٩١٠): الميرزا احمد خان ابن السيد محمد النائيني، ولد في نائين عام ١٨٤١م، قدم الى طهران وعمل كاتباً للعرائض بالقرب من مسجد شاه، ثم عمل خادماً لأصف الدولة، وقد قام الاخير بتعريفه على ميرزا سعيد خان الذي كان وزيراً للخارجية وعينه في عام ١٨٦٨م موظفاً في الوزارة، وتدرج في عمله الإداري وكانت له مواهب ادارية، فاصبح في ١٨٨٥م وكيلاً لوزارة الخارجية، وفي سنة ١٨٩٠ منح لقب مشير الدولة، وفي سنة ١٨٩٥م عين وزيراً للخارجية وبعد عام اصبح وزيراً للحربية ثم عاد لوزارة الخارجية بعد عامين ، وعين في ١٩٠٦ رئيساً للوزراء قضى فيها ستة اشهر في عهد الشاه مظفر الدين وشهرين في عهد محمد علي شاه وهو اول رئيس وزراء في الثورة الدستورية ، عُزل عن منصبه عام ١٩٠٧ ، توفي عام ١٩١٠ عن عمر ناهز السبعين عاماً. للمزيد من التفاصيل ينظر: برويز افشاري ، صدر أعظم سلسلة قاجارية ، جاب ششتم، (تهران، ١٣٧٦ش) ، ص٨٦؛ برويز افشاري، نخست وزيران سلسلة قاجاري ، (تهران، ١٣٨٣ش) ، ص ص٧٨ ٨٣.

(٢٢) محمد علي تهراني، مشاهدات وتحليل اجتماعي وسياسي از تاريخ انقلاب مشروطيت ايران، شركت سهامي انتشار، (تهران، ١٣٧٩ش)، ص٧٥٨.

(٢٣) تكونت اللجنة من رئاسة مشير الدولة و ١١ عطاء آخرين هم: محمد الطباطبائي ، متين السلطنة، اسماعيل هشترودي، مستشار الدولة، هاشم ميرزا، حيدر ميرزا ، ممتاز الدولة، اسماعيل خان ، مؤتمن الملك، امام جمعة الخوئي ، معز الملك. للمزيد من التفاصيل ينظر: (م.م.ش.م، أ)، مشروح مذكرات دوره دوم قانونكذاري، نشئت ١٩٢، ص ١٥٩٤ ١٥٩٦.

(٢٤) محمد رضا ويزه ، حميد قهوه جيان، تحليلي بر نظام نامه انتخابات سال ١٢٨٥ مجلس شوراى ملي، نشره علمي بزوهشى فقه و حقوق اسلامى "مجلة" سال دوم، شماره بنجم، سال ١٣٩١ش، ص ١٩٥.

(٢٥) للمزيد من التفاصيل حول قانون الانتخابات ينظر: (م.ش.م، ا)، قانون انتخابات مجلس شوراى ملي، مصوب ١٠ تير ماه ١٢٨٥ش، ص ص ١٣١.

(٢٦) تجدر الإشارة هنا: الى انه قد جرى خلاف بين الشاه ورجال الدين والوطنيين الاحرار بشأن مسألة افتتاح المجلس والضرورة بالإسراع في ذلك ، كذلك جرى نقاش حول تحديد يوم الافتتاح فاراد الشاه ورجال الدين ان يكون يوم الافتتاح في يوم ١٥ شعبان وهو يوم ميلاد الامام المهدي المنتظر عجل الله فرجه) ، لكن الاحرار الوطنيون اصرروا على ان يكون افتتاح المجلس بيوم اخر ، حتى لا يطغى الاحتفال بميلاد الامام على الاحتفال بافتتاح المجلس على مر الايام. وداد جابر غازي ، الحياة البرلمانية في ايران ١٩٤١ ١٩٧٩ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية، ٢٠١٠، ص٢٤.



(٢٧) قصر بهارستان: يقع قصر بهارستان أو قصر الجمعية الوطنية في ساحة بهارستان في طهران إذ قام بتشيدته ميرزا حسين خان مشير الدولة عام ١٨٧٢م في أراضي بهارستان إذ قام بتشيد المبنى الأصلي للقصر ميرزا مهدي خان الملقب بفاحص الدولة وقام بتصميم واجهة القصر السيد جعفر خان معمار باشي على الطراز الباروكي، وتم الانتهاء من بناء قصر بهارستان عام ١٨٧٨، وبعد وفاة مشير الدولة حسين خان استولى ناصر الدين شاه على بعض املاك الاسرى ومن ضمنها قصر بهارستان وجعل منه المبنى الدستوري الحالي إذ أقيمت في رحابه الاحتفالات الحكومية وحفلات الاستقبال للضيوف المحليين والأجانب. للمزيد من التفاصيل ينظر: شريف كاشاني، دانشنامه‌ی تاریخی معماری و شهرسازی ایران، انتشارات باران، (تهران، ١٣٧٩ش)، ص ٥٥ ص ٧٦.

(٢٨) تذكر بعض المصادر على ان نواب طهران كان عددهم ٦١ الى ٦٢ عضواً، فقد اثار هذا التقسيم معارضة بعض المدن الكبيرة مثل اصفهان وفارس وكرمان بسبب ان هذه المدن قياساً بطهران فأنها اكبر حجماً من ناحية الرقعة الجغرافية او حتى العدد السكاني، والسبب في ذلك لقد جرى تقسيم طهران من الناحية الطبقيّة للانتخابات الى عدة نقابات مثل (العمال الخبازين الحدادين البنائين وبائعي الكتب البقالين العطارين وصانعي التبغ والخ..، على عكس بقية محافظات المدن الايرانية فان فئات النقابات قد جرى تقسيمها الى اربعة مستويات فقط هم (النبلاء ورجال الدين، الطبقة الوسطى والحرفيين). محمد مهدي مرادي، اشفتكي منابع درباره فرمان های تشكيل مجلس در نهضت مشروطيت ايران، "مجلة فصلنامه علمی تاريخ اسلام وايران، سال بيست ويكم، دوره جديد، شماره ١١، سال ١٣٩٠ش، ص ١٤٦.

(٢٩) تكونت الهيئة الرئاسية من: (مرتضى قلي خان هدايت رئيساً للمجلس، واقا محمد حسين نائبا اول، وميرزا حسين خان نائبا ثانياً). للمزيد من التفاصيل حول اسماء النواب لمجلس الوطني الايراني للدورة الاولى ينظر: عطا الله فرهنگ قهرماني، اسماء نميندگان مجلس شوارى ملى ايران از اغاز مشروطيت تا دورة ٢٤ قانونكذارى ونمايندگان مجلس سنا در هفت دور تقنينه، (بي جا، بي تا)، ص ٣، ١٠؛ دفتر مطالعات بنيادين حكومتي و اشنايي بتاريخ مجالس قانونكذارى در ايران، دوره اول تا دوره شانزدهم (١٢٨٥ هـ . ١٣٢٨ش)، مركز بزوهشهاي مجلس شوارى اسلامى، (تهران، بي تا)، ص ١٢ ص ١٨.

(٣٠) اقتباس از شده: (م، م، ش، م، ا)، مشروح مذكرات مجلس شوارى ملى دوره اول قانونكذري، نشت اول، ص ١٥ ص ١٦.

(٣١) عبد الحسين نوایی، قانون اساسي ايران ديکار "مجلة"، بهمن ١٣٢٦ش، شماره ٣٥، ص ٣٤.

(٣٢) إذ سعى رجال الدين الى بسط نفوذهم داخل المجلس بقوى اكبر من ذي قبل، اما طبقة رجال البلاط كانت تبغي احكام قبضتها في ظل وجود الشاه وجعل المجلس مجرد لجنة للبحث والمناقشات ليس لا، اما الطبقة الثالثة والمتمثلة بالوطنيين



الاحرار فكانت تسعى لأحكام القوة الوطنية ومنح المواطنين كافة الحريات كحرية العقيدة والعلم وحرية التخاطب. وداد جابر غازي، المصدر السابق، ص ٢٥.

(٣٣) نص الدستور على ان يكون عدد الناخبين مقسما الى (١٥٦) دائرة انتخابية في طهران وكان فيها (٦٠) مقعدا ، اما بقية المقاطعات فأنها تمثل (٩٦) مقعدا على الرغم من ان المقاطعات مثل اذربيجان واصفهان ذات العدد المرتفع من السكان لم تحصل الا على (١٢) مقعد فقط ، والانتخابات كانت تجري على مرحلتين في المناطق ، ففي كل ناحية ان تختار مرشحا واحد الى مركز المقاطعة ومرشحي النواحي بالمقابل كان عليهم ان يرشحوا ممثلي المقاطعة الى المجلس. وداد جابر غازي ، المصدر السابق ، ص ٢٦.

(٣٤) عرش الطاووس: أطلق نادر شاه على هذا العرش اسم (العرش النادري) بعد أن أصبحت كنوز، وأموال، ومجوهرات الهند في قبضته ، بعد استيلائه على دلهي عام ١٧٣٩ ، وأمر بنصب خيمة كبيرة لعرض أثنى ، وأندر المجوهرات والمقتنيات التي غنمها ، وكان من بين المعروضات عرش الطاووس ، وقد جلس نادر شاه في ٢٤ حزيران ١٧٤٠ على عرش الطاووس، وتقدم الأمراء ، وقادة الجيش لتهنئته بمناسبة الانتصار الذي حققه في الهند. وهناك رأي آخر يذكر: انه عبارة عن كرسي مزخرف ، ومطعم بالأحجار الكريمة كلف صنعه (١٠٠ الى ٢٠٠) الف تومان، كهدية مقدمة من الزعيم الروحي لمدينة أصفهان ،الى فتح علي شاه، بمناسبة أحدى زيجاته المتعددة. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد حسين حيدري ، زندكي بارمجرنادر شاه أفشار ، انتشارات جابخانه ، (بي تا، ١٣٤٥ش) ، ص ٦٠٩؛ شاهين مكاربوس، تاريخ ايران ، دار الأفاق العربية ، (القاهرة ، ٢٠٠٣) ، ص ٢٤٠.

(٣٥) محمد علي شاه : ولد محمد علي شاه في تبريز عام ١٨٧٢ ، وأصبح ولياً للعهد عام ١٨٩٦ وحاكماً على أذربيجان. وهذا التعيين سياق اعتمده ملوك القاجار ليتولى ولي العهد حكم هذا الإقليم لخصوصيته في موقع إيران، إذ يجاور روسيا والدولة العثمانية وأغلب القبائل التي تقطنه من التركمان ،فضلاً عن أهميته الاقتصادية. تلقى محمد علي شاه تعليمه على مستوى عال، فهو يتقن اللغات العربية والإنكليزية والروسية. اختلف المؤرخون في تقييم شخصيته ، البعض يصفه بالذكاء والفطنة مع ضعف الإرادة ،وانقياده إلى المتنفذين في البلاد ،إما الأغلبية فتصفه بأنه متعطر متعالي، وطاغية شرقي من النوع السيئ جشع عديم المبادئ ، محب للسلطة المطلقة . للمزيد من التفاصيل عن حياته ينظر : صباح كريم رياح الفتلاوي ، إيران في عهد محمد علي شاه ١٩٠٧ ١٩٠٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (كلية الآداب ، جامعة الكوفة، ٢٠٠٣)، ص ٣٥ ٤٥ ؛ علي اكبر سياسي، لغة نامه (محمد علي شاه)، دانشكاه تهران، (تهران ، ١٣٣٤ هـ).، ص ٥٩٨ ٦٠٣.

(٣٦) تجدر الإشارة هنا : الى ان بعد تتويج محمد علي شاه حاول التخلص من الدستور باي طريقة كانت فقد طلب من الطبيب الخاص لمظفر الدين شاه (الدكتور كرمان ميرزا) وضع تقرير طبي يذكر فيه ان الشاه كان مغيب عن الوعي عند



التوقيع على الدستور ، وبهذه الطريقة حاول التشكيك في الصلاحية القانونية والسياسية للمرسوم الدستوري ، إلا ان محاولة هذه بات بالفشل.للمزيد من التفاصيل ينظر : فرىدون آدميت، مجلس اول و بحران آزادي، روشنگران،(تهران، بي تا)، ص ٣٢.

(٣٧) اقتباس از شده: عبد الله رازي ،تاريخ كامل إيران از تأسيس ساسانيين مادتا عصر حاضر،جاب سوم، (تهران ، ١٣٤١ق)، ص٥٦٣.

(٣٨) أمين السلطان(١٨٥٨ ١٩٠٧): ولد ميرزا علي اصغر خان بن إبراهيم عام ١٨٥٨ في طهران ،كان من المنادين بفكرة الإصلاح على النمط الأوربي الانكليزي ، تقلد عدة مناصب في العهد القاجاري ، وفي عام١٨٧٣ شارك في أول هيئة وزارية في عهد ناصر الدين شاه وزيراً للبريد واستطاع إدخال إيران في اتحاد البريد العالمي١٨٧٧ وعمل عضو في(فراموشخانه)(جمعية السلوان) الجمعية التي أسسها ملكم خان على غرار المحافل الماسونية، قتل بعد خروجه من مجلس الشورى الأول في عهد محمد علي شاه١٩٠٧.لم زيد من التفاصيل ينظر: برويز افشاري ، صدر أعظم سلسلة...، منبع قبلي، ص٨٦؛ برويز افشاري، نخست وزيران سلسلة...،منبع قبلي ، ص ص٥٣ ٩٣.

(٣٩) سماعيل أمير خيزي ، قيام أنريجان وستار خان، (تبرير، ١٣٣٩ هـ .) ، ص٧٠.

(٤٠) البازار : تعني في اللغة الفارسية السوق ولم يكن البازار في طهران سوقا فحسب ، بل مكاناً لتواجد جميع فئات المجتمع الإيراني ، وأصبحت الحياة العامة في العاصمة تتحرك حوله، ولم يكن مخزناً للحبوب فقط بل هو المعمل والسوق، والمصرف والمركز الديني التعليمي للجميع. للمزيد من التفاصيل ينظر: أبو الحسن فهري ، فرهنگ المحيط ، (تهران ، ١٣٨٠ش)، ص١٠٢.

(٤١) برويز افشاري ،نخست وزيران...،منبع قبلي،ص٨٣.

(٤٢) احمد كسروي ، تاريخ هيجه اذربيجان ، امير كبير ، (تهران ، ١٣٥٠ش)، ص٧٥.

(٤٣) شكل البرلمان (للجنة الضرائب) إذ خفضت هذه اللجنة مقدار المزايا لكبار السن وأعضاء العائلة المالكة وحددت مكافآت للملك وكان الشاه غير راضٍ عن راتبه ومعاشه التقاعدي ولم يعده كافيّاً للنظام الملكي ؛ لذلك دعا إلى زيادة راتبه لكن مجلس الشورى عارض ذلك ،وتصاعد الخلاف بين الشاه والمجلس مرة اخرى عندما أراد المجلس نقل خزينة الحكومة ، التي كانت داخل البلاط الملكي ويشرف عليها الشاه بنفسه ، إلى وزارة المالية في بداية الامر ، إذ كلف المجلس ناصر الملك بذلك ، لكن الشاه رفض تسليمه لكن احتشام السلطنة حاول اقناع الشاه تنفيذ مرسوم المجلس فقام الشاه بتسلم الخزانة إليه .للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد تفرشى ، روزنامه اخبار مشروطيت و انقلاب ايران، به كوشش ايرج



افشار، انتشارات امير كبير (تهران ، ۱۳۵۱ش)، ص ۵۰؛ احمد بشیری ، گزارش های محرمانه وزارت امور خارجه انگلیس درباره انقلاب مشروطه ایران، ج ۱، نشرنو انتشارات، (تهران، ۱۳۶۳ش)، ص ۵.

(۴۴) (م.م.ش.م.ا)، مشروح مذكرات دوره اول ...، منبع قبلي، نشت ۱۸۷، ص ص ۴۳۳ ۴۳۴.

(۴۵) فرقة القوزق: قوات عسكرية أسست عام ۱۸۷۹ في عهد الشاه ناصر الدين ففي زيارته الى روسيا عام ۱۸۷۸ إذ اعجب بتنظيم قوات القوزاق الروسية المكلفة بحماية القصر الإمبراطوري، وفي السنة التالية عام ۱۸۷۹ عرض القيصر الروسي عليه تشكيل قوات مشابهه في ايران فوافق الشاه على ذلك ، واطلق عليها في البداية (بوليس الاقليم) ، ثم غير اسمها إلى قوات القوزاق وكانت بقيادة ضباط روس. للمزيد من التفاصيل ينظر : روافد جبار شرهان المؤسسة العسكرية في عهد رضا شاه بهلوي (۱۹۲۱ ۱۹۴۱) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة البصرة ، كلية التربية ، ۲۰۰۵) ، ص ۶۱.

(۴۶) من اهم الجمعيات السرية التي شكلت في تلك المدة هي (جمعية المحافظة) في اصفهان برئاسة الحاج اغا نجفي إذ يعود تاريخ تأسيس تلك الجمعية الى ۸ اب ۱۹۰۸ لان هذه الجمعية ادت دورا مهما في تحشيد الجماهير ضد محمد علي شاه ، إذ قامت الجمعية بإعلان الاعتصام العام دعماً للدستورية، ومن خلال منشور كتبه اغا نجفي وأمر طلابه في مدرسة جده الصغيرة بنشره بين عامه الناس والأهالي ، إذ طلب منهم إغلاق الأسواق والتوجه نحو مقر الجمعية للاعتصام هناك من ثم التوجه بعدها الى طهران ، ومن الجمعيات الاخرى التي تأسست هي جمعية علماء اصفهان بزعامة السيد حسن مدرس إذ مارست هذه الجمعية نشاطها السياسي بتاريخ ۳ تموز ۱۹۰۸ واستمر نشاطها السياسي حتى دخول الثوار الى طهران ثم غلقت بعد ذلك. محسن بهشتي ، نقش علماء سياست از مشروطه تا انقراض قاجار ، بزوهشكده أمام خميني، (تهران، ۱۳۸۰ش)، ص ۳۴۴ ؛ زهرا شجيعي ، نقش نمايندگان در مجالس قانونكذاري عصر مشروطيت ، جاب اول، انتشارات سخن ، (تهران ، ۱۳۷۵ش)، ص ۴۳۳.

(۴۷) روز نامه حبل المتين "مجلة"، شماره ۶۱ ، سال سوم ، ۲۷ رجب ۱۳۲۷ هـ . ؛ روزنامه انجمن ملي مقدس اصفهان "مجلة"، شماره ۱۳ ، سال ۲۵ رمضان ۱۳۲۷ش.

(۴۸) ففي مساء يوم ۱۶ تموز ۱۹۰۹ اجتمع فقهاء طهران وتجارها في منطقة (بهارستان)، واتفقوا على تشكيل (مجلس سياسي اعلى) مؤلف من ۵۰۰ عضواً من رؤساء الجماعات التي اشتركت في الحركة وعدد من نواب المجلس النيابي السابق وقد منح المجلس سلطات وصلاحيات واسعة لعدم وجود ملك ولا حكومة فتشكلت لجنة من بين اعضاء المجلس المذكور مكونة من ۲۵ عضواً سميت بـ (لجنة الادارة) منحت صلاحيات وسلطات المجلس الاعلى كلها كان اول عمل اتخذته اللجنة هو عزل محمد علي شاه رسمياً، وتنصيب ولده (احمد شاه) في ۱۷ تموز ۱۹۰۹، الذي كان ما يزال قاصراً إذ يبلغ من العمر ۱۱ عاماً على ان يكون تحت الوصاية على وفق قرار جاء فيه "...بموجب المادة ۳۶ و ۳۷ من القانون الاساس عقد المجلس



الاعلى جلسته في بهارستان... لإعلان احمد شاه ملكا على البلاد تحت الوصاية حتى انعقاد مجلس النواب بموجب المادة ٣٨ من القانون الاساس.. " وتم اختيار شقيقه (محمد حسن ميرزا) ولياً للعهد، وتم تعيين (عضد الملك) كبير اسرة آل قاجار وصيا على العرش حتى يبلغا حمد شاه السن القانوني. احمد شاكر عبد العلق، ايران في عهد احمد شاه ١٩٠٩ ١٩٢٥ دراسة تاريخية في التطورات السياسية الداخلية، ط١، دار البداية ناشرون، (عمان، ٢٠١٧)، ص ص ٤٨ .

(٤٩) للاطلاع على اسماء أعضاء مجلس الشورى الوطني لدورته الثانية ينظر: روزنامه رسمي كشور شاهشاهي ايران، مجلس شوارى ملى ايران، نمايندگان مجلس شورای ملى دوره قانونگذاری دوم، ٤ شنبه، ٢٠ شهريور ١٣٢٥، ص ١٦ .

(٥٠) احمد شاه(١٨٩٦ ١٩٣٠) : ولد أحمد شاه قاجار في تبريز ١٨٩٦ ، إذ أعلن بداية عهده على العرش الإيراني، ولم يتجاوز من العمر الثلاثة عشر عاماً ، لذا قرر أعضاء المجلس المؤقت أن يكون تحت الوصاية ، واختير اثنان من أعضائه لتولي المهمة لمدة أربعة أشهر لحين إجراء الانتخابات التشريعية ، يصف المؤرخون شخصيته بالضعف وسوء الإدارة، كونه متردداً في قراراته ، فلم يكن طموحاً مثل أبيه، فضلاً عن الظروف السياسية المحيطة به، إذ كانت أقوى من أن يستطيع اتخاذ القرار ، بسبب هيمنة النفوذ الأجنبي على مقدرات البلاد، فقد تحولت إيران الى شبة مستعمرة، يتقاسم النفوذ فيها روسيا و بريطانيا . للمزيد من التفاصيل ينظر: حسين مكي، زندكي أحمد شاه، (تهران، ١٣٨٤ ش) ، ص ص ١٦ ١٧ .

(٥١) سبهدار تنباكي(١٨٨٥ ١٩٥٠): من مسؤولي العهد القاجاري، ولد عام ١٨٨٥م في تنكابن والدة حبيب الله خان الملقب بـ . (ساعد الدولة)، انتقل سبهدار اعظم الى طهران وكان عمره ١٢ عاماً فدخل الخدمة العسكرية وحصل على درجة عميد، وفي عام ١٨٩٩م اصبح حاكماً على گيلان بعدها لقب سبهدار اعظم. للمزيد من التفاصيل ينظر: غلامعلي حداد عادل، دانشنامه جهان اسلام، ج٨ بنياد دائرة معارف اسلامي، (تهران، ١٣٨٣)، ص ٣٠٦ ٣٠٧ . م.م لاهيجاني، رجال دوهزار ساله گيلان، (بي جا، بي تا)، ص ٣٤٦ ٣٤٩ .

(٥٢) ظلت إيران منذ خمسينيات القرن التاسع عشر وحتى عهد رضا شاه بهلوي ١٩٢٥، تنقسم إلى أربع طبقات رئيسية ، الطبقة الأولى تتألف من أصحاب النخب المركزية وهم سلالة القاجار والأمرء الملكيون ورجال البلاط ذوى النفوذ والنخب المحلية إذ تضم الأعيان المحليين والنبلاء الريفيين و أئمة الجمعة في المدن الرئيسية ، و الطبقة الثانية وهي الطبقة الوسطى وتشتمل على تجار المدن وملاك الأراضي الصغار وأصحاب حوانيت البازار ، أما الطبقة الثالثة تضم الحرفيين الأجراء والمتدربين وخدم البيوت، و أخيراً الطبقة الرابعة تتألف من غالبية السكان الريفيين المعدمين وشبه المعدمين. ابراهيم حامد المغازي ، القوميات والأقليات الدينية في ايران ، دار النهضة المصرية ، (القاهرة ، ١٩٨٨) ، ص ٢٨ .

(٥٣) بلغ عدد اعضاء المجلس في دورته الاولى (١٥٣) عضواً ، اما في الدورة الثانية فقد بلغ مجموع الاعضاء (١١١) عضواً ، ويعود سبب تقليص هذا العدد الى قانون الانتخابات الجديد الذي صدر في (٢٩ حزيران ١٩١٠م



- ١٧ تیرماه ۱۳۸۹ش)، ووفقاً للمادة الأولى منه فقد قلص عدد الاعضاء بنسبه ٢٦٪ مقارنة بالمجلس الاول. للمزيد من التفاصيل ينظر: منصوره اتحادية، مجلس وانتخابات از مشروطه تاباين قاجارية، نشر تاريخ ايران، (تهران، ۱۳۷۵ش)، ص ۱۳۱.
- (٥٤) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر التالية: منصوره اتحادية، مجلس وانتخابات از...، منبع قبلي، ص ۱۲۵ ۱۲۸.
- (٥٥) للاطلاع على مواد القانون ينظر: آين نامه داخلی مجلس شورای ملی ايران، ص ص ۱۹ ۲.
- (٥٦) للاطلاع اكثر على ابرز تلك الحركات والانتفاضات ينظر: احمد شاکر عبد العلق، المصدر السابق، ص ۸۴ ۸۵.
- (٥٧) ناصر الملك (۱۸۶۶ ۱۹۲۷): هو ابو القاسم خان ناصر الملك أحد المفكرين الإيرانيين، حصل على تعليمه الجامعي من جامعة اكسفورد البريطانية، شغل منصب رئيس الوزراء للمدة من أواخر تشرين الأول ۱۹۰۷ إلى بداية كانون الثاني ۱۹۰۸، وسافر بعدها إلى واربيا ولم يعد إلى إيران إلا بعد ترشيحه لإشغال منصب (الوصي على العرش الإيراني) لمزيد من التفاصيل ينظر: بيتر اوري، تاريخ معاصر ايران از تأسيس تا انقراض سلسله قاجارية، ترجمة: محمد رفيعي مهر أبادي، مؤسسة انتشارات عطايي، جاب سوم، (تهران، ۱۳۷۳ش)، ص ۲۷۳.
- (٥٨) حسن نظام الدين زاده، منبع قبلي، ص ۱۱۵.
- (٥٩) للاطلاع على اسماء النواب ينظر: احمد بن علي سبهر، ايران در جنگ بزرگ (۱۹۱۴ ۱۹۱۸)، (تهران، ۱۳۳۹ش)، ص ۳۲۰.
- (٦٠) زهرا شجيعي، نخبگان سياسی ايران از انقلاب مشروطيت تا انقلاب اسلامي، سخن، (تهران، ۱۳۷۲)، ص ۶۲ ۷۰.
- (٦١) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر التالية: زهرا شجيعي، نمايندگان مجلس شورای ملی در بيست يك دوره قانونگذاری، مؤسسة مطالعات وتحقيقات اجتماعي است، (تهران، ۱۳۴۴ش)، ص ۱۷۸ ص ۱۹۰.
- (٦٢) اقتباس از شده: (م.م.ش.م.ا)، مشروح مذكرات دوره اول...، نش ۵۳، ص ۴۵۱.
- (٦٣) اقتباس از شده: همان منبع، نش ۸۷، ص ۸۶۷.
- (٦٤) اقتباس از شده، همان منبع، ص ۸۶۸.
- (٦٥) اقتباس از شده: همان منبع، ص ۸۷۵.
- (٦٦) (م.م.ش.م.ا)، مشروح مذكرات دوره دوم...، نش ۳۳، ص ۱۲۸.
- (٦٧) محمد علي سفري، مشروطه سازمان، انتشارات علم، (تهران، ۱۳۷۰ش)، ص ۴۳۶؛ مورغان شوستر، اختناق ايران، ترجمة: أبو الحسن موسوي، مؤسسة مطبوعات صفي علي شاه، (تهران، د ت)، ص ۱۱۷.
- (٦٨) (م.م.ش.م.ا)، مشروح مذكرات دوره دوم...، نش ۶۵، ص ۸۵۴ ۸۵۵.



- (٦٩) اقتباس از شده: (م.م.ش.م.ا)، مشروح مذكرات دوره سوم...، نشت ٧٦، ص ص ٩٢٠ ٩٢١.
- (٧٠) همان منبع ، ص ص ٩٨١ ٩٨٣.
- (٧١) همان منبع ، ص ص ٩٨٦ ٩٨٨.
- (٧٢) اقتباس از شده ، همان منبع ، نشت ١٠٢، ص ص ١٣٤٤ ١٣٤٥.
- (٧٣) تجدر الإشارة هنا: انه في ايران يوجد عدد يتراوح بين ٥ الالف الى ١٠ الالف سيارة وهذا العدد يشتمل على أكثر من ١٢٠٠ سيارة لنقل البضائع، وحوالي ١٨٠٠ سيارة لنقل الركاب، وزاد استهلاك المركبات سبعة أضعاف ما بين ١٩١٤ حتى وصل الى ٣٧ الف سيارة ١٩٣٧. للمزيد من التفاصيل ينظر: حسين محجوبي اردكاني ، تاريخ مؤسسات تمدني جديد در ايران ، قسمت سوم ، انتشارات دانشگاه ، (تهران ، ١٣٦٨ش) ، ص ٢٧٤.
- (٧٤) شارل عيسوي ، التاريخ الاقتصادي للشرق الاوسط ، ت: سعد رحمي ، دار الحدائثة، (بيروت ، د ت) ، ص ١٠٣.
- (٧٥) (م.م.ش.م.ا)، مشروح مذكرات دوره سوم...، نشت ١٠٧، ص ص ١٠٣٣ ١٠٣٤.
- (٧٦) للمزيد من التفاصيل ينظر: (م.م.ش.م.ا)، مشروح مذكرات دوره سوم...، نشت ١٢٠، ص ص ١٢٠١ ١٢٠٢.
- (٧٧) همان منبع ، ص ص ١٣٤٥ ١٣٤٦.
- (٧٨) للاطلاع على مواد القانون ينظر: (م.م.ش.م.ا)، مجموعة قوانين ومصوبات دوره سوم قانونكذاري، ص ص ١٢٣ ١٤١.
- (٧٩) (م.م.ش.م.ا)، مشروح مذكرات دوره سوم...، نشت ١٢٨، ص ص ١٢٧٦ ١٢٧٨.
- (٨٠) اقتباس از شده: همان منبع، نشت ١٣١ ، ص ١٣٧٩.
- (٨١) همان منبع ، ص ١٣٨١.
- (٨٢) همان منبع ، ص ١٣٨٢.
- (٨٣) اقتباس از شده: إدارة أسناد وزارات امور خارجه، شماره سند ٣٨، تکرار سفارت ايران در روسية به وزارات خارجه، م/ اعلان جنك المان به روسيا، نمره ٥٢١، ١١ رمضان ١٣٣٢ق، سند شماره ٣٩؛ تکرار سفارت ايران در لندن به وزارات امور خارجه، م/ اعلان جنك المان به بزيك، نمره ٥٤٢، ١٦ رمضان ١٣٣٢ق.
- (٨٤) وصل عدد المهاجرين القم حوالي اكثر من الف شخص إذ كانت انتفاضة عامة وواسعة النطاق ، وكان السبب الحقيقي من وراء الهجرة إلى قم هو حفظ استقلال إيران وأراضيها ففي حال انتصار قوات دول الحلفاء في الحرب ، فإن الحكومة المركزية لن تعترف بالحكومة المؤقتة ، وكانت تعد القرارات الصادرة باطلا ، وفي حال انتصار قوات دول المحور فان الحكومة المؤقتة سوف تتقاسم معها الامتيازات ، وهذا ما يدل على أن حكومة المهاجرين قد اتبعت سياسة استراتيجية دقيقة



ومدرسة. نصيف جاسم عباس الاحبابي، العلاقات بين ايران والمانيا النازية (١٩٣٣ ١٩٤٥)، رسالة ماجستير غير منشورة،
(جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٩)، ص ٣٢.

المصادر

اولاً: الوثائق الفارسية المنشورة

١. إدارة أسناد وزارات امور خارجه، شماره سند ٣٨، تکراف سفارت ايران در روسية به
وزارات خارجه، م/ اعلان جنك المان به روسيا، نمره ٥٢١، ١١ رمضان ١٣٣٢ق، سند
شماره ٣٩.
٢. تکراف سفارت ايران در لندن به وزارات امور خارجه، م/ اعلان جنك المان به بزيك، نمره
٥٤٢، ١٦ رمضان ١٣٣٢ق.

ثانياً: مشروح مذكرات مجلس شوارى ملى ايران (محاضر مجلس الشورى الوطنى الايرانى)

١. (م.م.ش.م.١)، مشروح مذكرات دوره اول قانون نكذارى، نشت اول.
٢. (م.م.ش.م.١)، مشروح مذكرات دوره اول قانون نكذارى، نشت ٥٣.
٣. (م.م.ش.م.١)، مشروح مذكرات دوره اول قانون نكذارى، نشت ١٨٧.
٤. (م.م.ش.م.١)، مشروح مذكرات دوره دوم قانون نكذارى، نشت ٣٣.
٥. (م.م.ش.م.أ)، مشروح مذكرات دوره دوم قانون نكذارى، نشت ١٠٩٢.
٦. (م.م.ش.م.١)، مشروح مذكرات دوره دوم قانون نكذارى، نشت ٦٥.
٧. (م.م.ش.م.١)، مشروح مذكرات دوره سوم قانون نكذارى، نشت ٧٦.
٨. (م.م.ش.م.١)، مشروح مذكرات دوره سوم قانون نكذارى، نشت ١٠٧.
٩. (م.م.ش.م.١)، مشروح مذكرات دوره سوم قانون نكذارى، نشت ١٢٨.





ثالثاً: مجموعة قوانين ومصوبات مجلس شوارى ملي در ايران (مجموعة قوانين وقرارات مجلس الشورى الوطني الايراني)

١. (م.ق.م.ش.م.ا)، مجموعة قوانين ومصوبات دوره اول قانون نكذارى.

رابعاً: المصادر باللغة الفارسية:

١. أبو الحسن فهري ، فرهنك المحيط ، (تهران ، ١٣٨٠ ش).
٢. احمد بشورى ، گزارش های محرمانه وزارت امور خارجه انگلیس درباره انقلاب مشروطه ایران، ج ١، نشرنو انتشارات، (تهران، ١٣٦٣ ش).
٣. احمد بن علي سبهر ، ايران در جنگ بزرگ (١٩١٤ ١٩١٨)، (تهران، ١٣٣٩ ش).
٤. احمد تفرشى ، روزنامه اخبار مشروطیت و انقلاب ایران، به كوشش ايرج افشار، انتشارات امير كبير (تهران ، ١٣٥١ ش).
٥. احمد كسروي ، تاريخ هيجه اذربيجان ، امير كبير ، (تهران ، ١٣٥٠ ش).
٦. برويز افشاري ، صدر أعظم سلسله قاجارية ، جاب ششم، (تهران، ١٣٧٦ ش).
٧. =====، نخست وزيران سلسله قاجاري ، (تهران، ١٣٨٣ ش).
٨. حبيب لوى ، تاريخ يهود ايران ، جاب اول ، نشر كفتار، (تهران ، ١٣٣٩ ش).
٩. حسين محجوبي اردكاني ، تاريخ مؤسسات تمدنی جديد در ايران ، قسمت سوم ، انتشارات دانشگاه ، (تهران ، ١٣٦٨ ش).
١٠. حسين مكي، زندكي أحمد شاه، (تهران، ١٣٨٤ ش).
١١. دفتر مطالعات بنيادين حكومتي و اشنايي باتاريخ مجالس قانونكذارى در ايران، دوره اول تا دوره شانزدهم (١٢٨٥ هـ . ١٣٢٨ ش)، مركز بزوهشهاي مجلس شوارى اسلامى، (تهران، بي تا).





۱۲. زهرا شجیعی ، نخبگان سیاسی ایران از انقلاب مشروطیت تا انقلاب اسلامی ،سخن (تهران ، ۱۳۷۲).
۱۳. =====، نمایندگان مجلس شورای ملی در بیست یک دوره قانونگذاری ،مؤسسه مطالعات و تحقیقات اجتماعی است،(تهران ، ۱۳۴۴ش).
۱۴. ===== ، نقش نمایندگان در مجالس قانونگذاری عصر مشروطیت ،جاب اول، انتشارت سخن ، (تهران ، ۱۳۷۵ش).
۱۵. سماعیل امیر خیزی ، قیام آذربایجان وستار خان، (تبریز، ۱۳۳۹ هـ .).
۱۶. شرح حال رجال ایران در قرن ۱۴، ۱۳، ۱۲، هجری، جاب ششم، ج ۴، جابخانه زوار، (تهران ، ۱۳۷۸ش).
۱۷. شریف کاشانی ، دانشنامه‌ی تاریخ معماری و شهرسازی ایران، انتشارات باران، (تهران ، ۱۳۷۹ش).
۱۸. عبد الله رازی ،تاریخ کامل ایران از تأسیس ساسانیان مادتا عصر حاضر، جاب سوم، (تهران ، ۱۳۴۱ق).
۱۹. عطا الله فرهنگ قهرمانی، اسما نمایندگان مجلس شورای ملی ایران از آغاز مشروطیت تا دوره ۲۴ قانونگذاری ونمایندگان مجلس سنا در هفت دور تقنینه، (بی جا، بی تا).
۲۰. علی اکبر سیاسی، لغة نامه (محمد علي شاه)، دانشگاه تهران، (تهران ، ۱۳۳۴ هـ .)
۲۱. غلامعلی حداد عادل، دانشنامه جهان اسلام، ج ۸ بنیاد دائرة معارف اسلامی، (تهران، ۱۳۸۳).
۲۲. فری‌دون آدمیت، مجلس اول و بحران آزادی، روشنگران، (تهران، بی تا).



٢٣. محسن بهشتي ، نقش علماء سياست از مشروطه تا انقراض قاجار ، بزوهشكده أمام خميني ، (تهران ، ١٣٨٠ ش) .
٢٤. محمد حسين حيدري ، زندكي بارجرنادر شاه أفشار ، انتشارات جابخانه ، (بي تا ، ١٣٤٥ ش) .
٢٥. محمد رفيعي مهر أبادي ، مؤسسة انتشارات عطايي ، جاب سوم ، (تهران ، ١٣٧٣ ش) .
٢٦. محمد على تهراني ، مشاهدات وتحليل اجتماعي وسياسي از تاريخ انقلاب مشروطيت ايران ، شركت سهامي انتشار ، (تهران ، ١٣٧٩ ش) .
٢٧. محمد علي سفري ، مشروطة سازمان ، انتشارات علم ، (تهران ، ١٣٧٠ ش) .
٢٨. منصوره اتحادية ، مجلس وانتخابات از مشروطة تابايان قاجارية ، نشر تاريخ ايران ، (تهران ، ١٣٧٥ ش) .
٢٩. مهدي قلى هدايت ، تاريخ ديانت زرادشفت ، جابخانه جام ، (تهران ، ١٣٦٣ ش) .
٣٠. مير حسين يكرنكيان ، تاريخ ايران از غاز تابيان شهريور ، انتشارات خجسه ، (تهران ، ١٣٢٠ ش) .
٣١. ناظم الاسلام كرمانى ، تاريخ بيداري ايرايان ، جاب دوم ، جلد دوم ، جابه خانه كاوه ، (تهران ، ١٣٢٤ ش) .

خامساً: الرسائل والاطاريح:

١. روافد جبار شرهان المؤسسة العسكرية في عهد رضا شاه بهلوي (١٩٢١ ١٩٤١) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة البصرة ، كلية التربية ، ٢٠٠٥) .



٢. صباح كريم رياح الفتلاوي ، إيران في عهد محمد علي شاه ١٩٠٧ ١٩٠٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٣).
٣. قحطان جابر اسعد ارحيم التكريتي ، دور المثقفين والمجددين في الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٥ ١٩١١) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة تكريت ، كلية التربية ، ٢٠٠٥).
٤. لازم لفقة ذياب المالكي، إيران في عهد مظفر الدين شاه ١٨٩٦ ١٩٠٧ ، اطروحة دكتوراه، (جامعة البصرة، كلية الآداب، ١٩٩٧).
٥. نصيف جاسم عباس الاحبابي، العلاقات بين ايران والمانيا النازية (١٩٣٣ ١٩٤٥) ، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٩).
٦. وداد جابر غازي ،الحياة البرلمانية في ايران ١٩٤١ ١٩٧٩ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجامعة المستنصرية ، كلية التربية، ٢٠١٠).

سادساً: المصادر العربية والمعربة:

١. ابراهيم حامد المغازي ، القوميات والاقليات الدينية في ايران ، دار الكتب المصرية،(القاهرة ١٩٩٢).
٢. احمد شاكر عبد العلاق ، معجم الشخصيات الايرانية ، دار البداية للنشر والتوزيع ،(عمان ، ٢٠٢٠).
٣. ===== ، ايران في عهد احمد شاه ١٩٠٩ ١٩٢٥ دراسة تاريخية في التطورات السياسية الداخلية، ط١، دار البداية ناشرون،(عمان، ٢٠١٧).
٤. خضير البديري ، موسوعة الشخصيات الايرانية في العهدين القاجاري والبهلوي ١٧٩٦ ١٩٧٩ ،العارف للمطبوعات ،(بيروت، ٢٠١٥).



٥. شارل عيسوي ، التاريخ الاقتصادي للشرق الاوسط ، ت:سعد رحمي ، دار الحداثة،(بيروت ، د
(ت).

٦. شاهين مكاريوس، تاريخ ايران ، دار الأفاق العربية ، (القاهرة ، ٢٠٠٣).

٧. طلال مجذوب ، ايران من الثورة الدستورية حتى الثورة الاسلامية ١٩٠٦ ١٩٨٠، دار ابن رشد
للطباعة والنشر ،(بيروت ، ١٩٨٠).

٨. عبد علي حسن الخفاف واخرون ، الاحوال الديمغرافية في ايران ، جامعة البصرة ،(مركز دراسات
الخليج الايرانية ، ١٩٧٨).

٩. محمد الامين ، معالم الثقافة الارمينية في ايران ، دار التجاري للنشر والتوزيع ، (بيروت ، ١٩٩٩)

١٠. مورغان شوستر، اختناق ايران، ترجمة : أبو الحسن موسوي ، مؤسسة مطبوعات صفي
علي شاه،(تهران، د ت).

سابعاً: البحوث والدراسات العربية المنشورة:

١. ان صوفي فايفر ، ايران قابلة للتقسيم سكان الاحياء والاقليات الدينية ، مجلة العرب الاسبوعية العدد
١٣ ، ٢٩ اذار، ٢٠٠٨.

٢. حسين قاسم محمد الياسري، حجم وتوزيع الاقليات الدينية في ايران، مجلة دراسات ايرانية، العدد
١٤ ، اب ٢٠١١.

٣. صالح حسين عبد الله الجبوري ، الثورة الدستورية في ايران (١٩٠٥ ١٩١١)،مجلة جامعة تكريت
للعلوم الانسانية ، العدد ١١،(تشرين الثاني ٢٠٠٩).

ثامناً: البحوث والدراسات الفارسية:



۱. حسین زرینی، بازخوانی فرمانی از مظفر الدین شاه قاجار، گنجینه اسناد "مجله"، تهران، شماره ۶۰، زمستان ۱۳۸۴ ش.
۲. حسین محبوبی اردکانی، جلوس مظفر الدین شاه، یغما "مجله"، تهران، شماره ۲۷۶، شهریور ۱۳۵۰ ش.
۳. سعید عظیمی نیا، سید عبدالبههانی و مجلس اول و دوم مجلس شورای ملی ایران، نوسکاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی تاریخ انسانی ایران "مجله"، سال ششم، ۲۵ خرداد ۱۳۵۶ ش.
۴. عبدالحسین نوایی، قانون اساسی ایران دیکار "مجله"، بهمن ۱۳۲۶ ش، شماره ۳۵.
۵. علیرضا ملائی توانی، مجلس شورای مملکتی به جای مجلس شورای ملی در دوره استبداد صغیر، مطالعات تاریخ اسلام "مجله"، سال هشتم، شماره ۲۹، تابستان ۱۳۹۵ ش.
۶. محمد رضا ویزه، حمید قهوه جیان، تحلیلی بر نظام نامه انتخابات سال ۱۲۸۵ مجلس شورای ملی، نشریه علمی بزوهشی فقه و حقوق اسلامی "مجله"، سال دوم، شماره بنجم، سال ۱۳۹۱ ش.
۷. محمد رضا ویزه، حمید قهوه جیان، تحلیلی بر نظام نامه انتخابات سال ۱۲۸۵ مجلس شورای ملی، نشریه علمی بزوهشی فقه و حقوق اسلامی "مجله"، سال دوم، شماره بنجم، سال ۱۳۹۱ ش.
۸. محمد مهدی مرادی، اشفتگی منابع درباره فرمان های تشکیل مجلس در نهضت مشروطیت ایران، "مجله فصلنامه علمی تاریخ اسلام و ایران"، سال بیست و یکم، دوره جدید، شماره ۱۱، سال ۱۳۹۰ ش.

تاسعاً: الصحف الفارسیة:

۱. روزنامه انجمن ملی مقدس اصفهان "مجله"، شماره ۱۳، سال سوم، ۲۷ رجب ۱۳۲۷ ش.
۲. روزنامه انجمن ملی مقدس اصفهان "مجله"، شماره ۱۳، سال ۲۵ رمضان ۱۳۲۷ ش.



۳. روزنامه رسمی کشور شاهشاهی ایران، مجلس شورای ملی ایران، نمایندگان مجلس شورای ملی دوره قانونگذاری دوم، ۴ شنبه، ۲۰ شهریور ۱۳۲۵.

Sources

First: The published Persian documents

1. Administration of Documents of the Ministry of Foreign Affairs, Document No. 38, Telegraph of the Iranian Embassy in Russia to the Ministry of Foreign Affairs, Subject: Germany's Declaration of War on Russia, No. 521, 11 Ramadan 1332 AH, Document No. 39.
2. Telegraph of the Iranian Embassy in London to the Ministry of Foreign Affairs, Subject: Germany's Declaration of War on Belgium, No. 542, 16 Ramadan 1332 AH. Second: The detailed memoirs of the National Consultative Assembly of Iran (Minutes of the National Consultative Assembly of Iran)
3. (M.M.M.Sh.M.A), Detailed Memoirs of the First Legislative Session, First Issue.
4. (M.M.M.Sh.M.A), Detailed Memoirs of the First Legislative Session, Issue 53.
5. (M.M.M.Sh.M.A), Detailed Memoirs of the First Legislative Session, Issue 187.
6. (M.M.M.Sh.M.A), Detailed Memoirs of the Second Legislative Session, Issue 33.
7. (M.M.M.Sh.,M.,A), Detailed Memoirs of the Second Legislative Session, Issue 1.92
8. (M.M.M.Sh.M.A), Detailed Memoirs of the Second Legislative Session, Issue 65.
9. (M.M.M.Sh.M.A), Detailed Memoirs of the Third Legislative Session, Issue 76.
10. (M.M.M.Sh.M.A), Detailed Memoirs of the Third Legislative Session, Issue 107.
11. (M.M.M.Sh.M.A), Detailed Memoirs of the Third Legislative Session, Issue 128. Third: The collection of laws and resolutions of the National Consultative





Assembly in Iran (Collection of Laws and Decisions of the National Consultative Assembly of Iran)

12. (M.Q.M.M.Sh.M.A), Collection of Laws and Resolutions of the First Legislative Session. Fourth: The sources in Persian language:
13. Abu al-Hasan Fahri, Farhang al-Muheet, (Tehran, 1380 Sh).
14. Ahmad Bashiri, Confidential Reports of the British Foreign Office on the Constitutional Revolution in Iran, Vol. 1, Nashr-e-No Publications, (Tehran, 1363 Sh).
15. Ahmad bin Ali Sabaher, Iran in the Great War (1914-1918), (Tehran, 1339 Sh).
16. Ahmad Tafreshi, Newspaper of Constitutionalism and Revolution in Iran, edited by Iraj Afshar, Amir Kabir Publications (Tehran, 1351 Sh).
17. Ahmad Kasravi, History of Eighteen Azerbaijan, Amir Kabir, (Tehran, 1350 Sh).
18. Parviz Afshari, Prime Ministers of Qajar Dynasty, Volume Six, (Tehran, 1376 Sh).
19. =====, Prime Ministers of Qajar Dynasty, (Tehran, 1383 Sh).
20. Habib Levy, History of Jews in Iran, Volume One, Nashr-e-Kavtar, (Tehran, 1339 Sh).
21. Hussein Mahjoubi Ardakani, History of Modern Civil Institutions in Iran, Part Three, University Publications, (Tehran, 1368 Sh).
22. Hussein Maki, Life of Ahmad Shah, (Tehran, 1384 Sh).
23. Office for Fundamental Governmental Studies and Familiarity with the History of Legislative Councils in Iran, First to Sixteenth Sessions (1285 AH -1328 Sh), Center for Researches of Islamic Consultative Assembly, (Tehran, without date).
24. Zahra Shojaei, Political Elites in Iran from Constitutional Revolution to Islamic Revolution, Sokhan, (Tehran, 1372).
25. =====, Representatives in National Consultative Assembly in Twenty-One Legislative Sessions, Social Studies and Research Institute, (Tehran, 1344 Sh).
26. =====, The Role of Representatives in Constitutional Legislative Councils, Volume One, Sokhan Publications, (Tehran, 1375 Sh).
27. Ismail Amir Khizi, The Uprising of Azerbaijan and Sattar Khan, (Tabriz, 1339 AH).
28. Biography of Men in Iran in Centuries 12, 13, 14 AH, Volume Six, Part Four, Jabe Khan-e-Zavar, (Tehran, 1378 Sh).





29. Sharif Kashani , Encyclopedia of History of Architecture and Urbanism in Iran , Baran Publications ,(Tehran , 1379 Sh).
30. Abdullah Razi , Complete History of Iran from the Establishment of Sassanids to Present Era , Volume Three ,(Tehran , 1341 Q).
31. Ataollah Farhang Ghahremani , Names of Representatives in National Consultative Assembly from Constitutionalism to Twenty-Fourth Legislative Session and Senators in Seven Legislative Sessions ,(Without Place , Without Date).
32. Ali Akbar Siyasi , Loghat Nameh (Mohammad Ali Shah) , Tehran University ,(Tehran , 1234 AH)
33. Gholam Ali Haddad Adel , Encyclopedia of the Islamic World , Vol. 8 , Foundation of Islamic Encyclopedia ,(Tehran , 1383).
34. Fereydoun Adamiyat , First Assembly and Crisis of Freedom , Roshangaran ,(Tehran , without date).
35. Mohsen Beheshti , The Role of Political Clergy from Constitutionalism to the Extinction of Qajar , Khomeini Research Institute ,(Tehran , 1380 Sh).
36. Mohammad Hussein Heydari , Life of Nader Shah Afshar , Jabe Khan-e Publications ,(Without Date , 1345 Sh).
37. Mohammad Rezaei Mehr Abadi , Ata'i Publications , Volume Three ,(Tehran , 1373 Sh).
38. Mohammad Ali Tehrani , Social and Political Observations and Analysis from the History of Constitutional Revolution in Iran , Joint Stock Company Publication ,(Tehran ,1379 Sh).
39. Mohammad Ali Safiri , Constitutional Organization , Elm Publications ,(Tehran , 1370 Sh).
40. Mansoureh Ettihadieh , Assembly and Elections from Constitutionalism to the End of Qajar Era , Iran History Publication ,(Tehran ,1375 Sh).
41. Mehdi Gholi Hedayat , History of Zoroastrian Religion , Jabe Khan-e-Jam ,(Tehran ,1363 Sh)
42. Mir Hussein Yekrangian , History of Iran from the Invasion to September , Khajeh Publications ,(Tehran ,1320 Sh).
43. Nazem al-Islam Kermani , History of the Awakening of Iran , Volume Two , Part Two , Jabe Khan-e-Kaveh ,(Tehran , 1324 Sh).

Fifth: Theses and Dissertations:





44. Rawafid Jabbar Sharhan The Military Establishment in the Era of Reza Shah Pahlavi (1921-1941), an unpublished master's thesis, (University of Basra, College of Education, 2005).
45. Sabah Karim Riyah Al-Fattlawi, Iran in the Era of Mohammad Ali Shah 1907-1909, an unpublished master's thesis, (College of Arts, University of Kufa, 2003).
46. Qahtan Jabbar Asaad Erhaim Al-Tikriti, The Role of Intellectuals and Reformers in the Iranian Constitutional Revolution (1905-1911), an unpublished master's thesis, (University of Tikrit, College of Education, 2005).
47. Lazim Lifta Dhiaab Al-Maliki, Iran in the Era of Muzaffar al-Din Shah 1896-1907, a doctoral dissertation, (University of Basra, College of Arts, 1997).
48. Nasif Jassim Abbas Al-Ahbabi, The Relations between Iran and Nazi Germany (1933-1945), an unpublished master's thesis, (University of Baghdad, College of Arts, 1989).
49. Widad Jabbar Ghazi, Parliamentary Life in Iran 1941-1979, an unpublished doctoral dissertation, (Al-Mustansiriya University, College of Education, 2010). Sixth: Arabic and Arabized Sources:
50. Ibrahim Hamed Al-Maghazi, Nationalities and Religious Minorities in Iran, Dar al-Kutub al-Misriyya,(Cairo, 1992).
51. Ahmed Shaker Abdel-Alaq, Dictionary of Iranian Personalities, Dar al-Bidayah for Publishing and Distribution,(Amman, 2020).
52. =====, Iran in the Era of Ahmad Shah 1909-1925 A Historical Study in the Internal Political Developments , First Edition , Dar al-Bidayah Publishers ,(Amman ,2017).
53. Khudair Al-Badiri, Encyclopedia of Iranian Personalities in the Qajar and Pahlavi Eras 1796-1979 , Al-Aref for Publications ,(Beirut , 2015).
54. Charles Issawi , Economic History of the Middle East , Translated by: Saad Rahmi , Dar al-Hadatha ,(Beirut , without date).
55. Shahin Makarios , History of Iran , Dar al-Afaq al-Arabiyya ,(Cairo , 2003).
56. Talal Majdoub , Iran from the Constitutional Revolution to the Islamic Revolution 1906-1980 , Dar Ibn Rushd for Printing and Publishing ,(Beirut , 1980).
57. Abd Ali Hassan Al-Khafaf and others , Demographic Conditions in Iran , University of Basra ,(Center for Gulf and Iranian Studies , 1978).





58. Muhammad Al-Amin , Landmarks of Armenian Culture in Iran , Dar al-Tijari for Publishing and Distribution ,(Beirut ,1999)
59. Morgan Shuster , Strangling Iran , Translated by: Abu al-Hasan Mousavi , Safi Ali Shah Publications Foundation ,(Tehran , without date). Seventh: Arabic Researches and Studies Published:
60. Anne Sophie Pfeiffer , Iran is Divisible The Population of Neighborhoods and Religious Minorities , Al-Arab Weekly Magazine Issue 13 , March 29 , 2008
61. Hussein Qasim Muhammad Al-Yasiri , The Size and Distribution of Religious Minorities in Iran , Journal of Iranian Studies , Issue 14 , August 2011.
62. Saleh Hussein Abdullah Al-Jubouri , The Constitutional Revolution in Iran (1905-1911) , Journal of Tikrit University for Humanities Studies , Issue 11 ,(November 2009). Eighth: Persian Researches and Studies:
63. Hussein Zarrini , Re-reading a Decree from Muzaffar al-Din Shah Qajar ,“Ganjineh Asnad” Magazine" Tehran , Issue 60 , Winter 1384 Sh.
64. Hussein Mahjoubi Ardakani , The Coronation of Muzaffar al-Din Shah ,“Yaghma” Magazine" Tehran , Issue 276 , Shahrivar 1350 Sh.
65. Saeed Azimi Nia , Sayyid Abdallah Behbahani and the First and Second National Consultative Assembly of Iran ,“Soroshkadeh Oloum Ensani va Motale’at Farhangi Tarikhi Ensani Iran” Magazine" Year Sixth